

فتوى شيخ الإسلام

في حكم من بدأ شرائع الإسلام

تأليف

شيخ الإسلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَسْتَهْدِيهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنفُسِنَا وَسَيَّئَاتِ أَعْمَالِنَا . مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضْلِلٌ لَّهُ وَمَنْ يَضْلِلُ اللَّهَ فَلَا هَادِيٌ لَّهُ ، وَنَصْلِي وَنَسْلِمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

وَبَعْد .. قَالَ تَعَالَى : « وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيُسْتَخْلِفُوهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يَشْرُكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكُمْ هُمُ الْفَاسِقُونَ » (١) .

ذَلِكَ وَعْدُ اللَّهِ سَبِّحَانَهُ لِلْمُؤْمِنِينَ الْعَامِلِينَ الصَّالِحَاتِ ، السَّاعِينَ إِلَى إِعْلَاءِ كَلْمَةِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ ، الدَّاعِينَ لِكِتَابِهِ وَسُنْنَةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَهُوَ وَعْدٌ أَتَ لَا رَيْبٌ مِنْهُمَا ظَهَرَ لِلنَّاسِ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَمِمَّا شَكَ فِي ذَلِكَ أَوْ شَكَكَ الْمَرْجُفُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرْضٌ « إِنَّهُ كَانَ وَعْدَهُ مَأْتِيًّا » (٢) .

وَمِنْ دُونِ ذَلِكَ الْوَعْدِ يَنْصُبُ الشَّيْطَانُ حَبَائِلَهُ وَمَصَابِيلَهُ لِلدُّعَاءِ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ عَامِهِمْ ، لِيُؤْخِرَ عَنْهُمْ ذَلِكَ الْوَعْدِ الْمُضْرُوبِ إِلَى حِينٍ يَأْذِنُ اللَّهُ تَعَالَى بِنَفَاذِهِ الْمُخْتَومِ حِينَ يَخْلُصُ الْعَمَلُ وَتَصْلِقُ النِّيَةُ . ذَلِكَ أَنَّ انتِكَاسَ الرَّؤُوسِ وَالتَّلَبِيسَ عَلَيْهِمْ وَإِيقَاعَهُمْ

(١) النور : ٥٥ .

(٢) مريم : ٥١ .

في هذه المصايد يوفر جهداً هائلاً على الشياطين الملبيين الحق بالباطل ، ويصبح رؤوس الناس هم أجهل الناس « فصلوا وأصلوا » .

ومصايد الشيطان هذه لها يابان عظمان :

— باب الشهوات .

— وباب الشبهات .

فاما باب الشهوات فيوصد بالاستعانته بكثرة العبادة والتقرب إلى الله بالنواقل ، والأخذ من الحلال ليكف البصر عن الحرام .

وأما باب الشبهات فهو المزلك الورع ، إذ يشتبه فيه الشيطان على الناس — وعلى الدعاة — أمر عقائدهم ومناهج نظرهم واستنباطهم ، فيتمسكون بالخطأ معتقدين صحته ، فيفضل الداء ويفصل الدواء . ودواء هذه الشبهات يكون بمحلاتها بأمررين معاً

أولها : صحة العلم بالأحكام الشرعية .

وثانيهما : صحة العلم بالواقع الخيط .

فإن من لم يعلم الحكم الشرعي ، ثم حكم في واقعه محققة أمامه فهو خطيء وإن أصحاب ، لأنه متبع للهوى لا للدليل ، قائل على الله بغير علم ، ضال مضل .

كذلك فإن من تعلم الأحكام الشرعية ثم غفل عن الحقائق الواقعية — أو لم يتحقق الواقعية المعروضة عليه — لم يأمن من أن يطبق حكماً آخر يسير به في طريق لا يؤدي إلى المراد ، فكان أيضاً ضالاً مضلاً ، لعدم اجتهاده في العلم بالواقعة ، فقد بذلك أجر الخبيث الخطيء .

وإن من تمام فقه الفقيه مراعاة حال المستفتى ، وإصدار الفتوى بناء على ذلك تحييناً لنمناط الخاص به — كما هو مقرر و معروف في علم الأصول — وهو ما كانت عليه حال السلف في فتاويهم إلى ضمنها كتبهم التي بين أيدينا . ولقد أخطأ البعض

فـ تناول نصوص السلف هذه ، فجعلوا يطبقونها دون مراعاة مناطها ولا للواقع الذى قيلت فيه هذه الفتوى ، رغم تصريح السلف أنفسهم بأن من مبادىء الأصول العامة أن الفتوى تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال ، مثل ما قرر ذلك الإمام ابن قيم الجوزية في الجزء الثالث من كتابه (أعلام الموقعين) .

ومن هنا كان تناول نصوص السلف دون النظر في مناطتها سبيلاً في البلبلة والخطأ العظيم ، بل وفي تعارض النتائج التي وصل إليها البعض بهذا التطبيق مع القواعد الكلية المقررة في الشريعة ، بل والتي أكد عليها هؤلاء السلف أصحاب نفس هذه النصوص . وهذا من جنس القول على الله بغير علم ، لأن العلم كما ذكرنا علم بالحكم الشرعي وعلم بالواقع المراد تطبيق الحكم عليه .

ولإننا لنظلم السلف ظلماً بينما ونفهم عقولنا إن اعتقدنا أن النصوص التي وردت لنا عنهم تصلح للتطبيق في كل مناطق وعلى كل واقع دون تمييز أو مراجعة . فان الواقع السلف هو الذي أخرج لهم هذه الفتوى . ولو عاشوا في واقعنا لتغيرت فتاواهم لتناسب هذا الواقع الجديد . صحيح أنه إذا اتجه المناطق الحالى مع المناطق الذي صدرت عنه فتوى السلف وجوب وتعيين العمل بفتواهم في نفس الأمر ، وذلك لسعة علمهم وفضلهم وتقواهم وقرب عهدهم من عهد الرسالة ، رضى الله عنهم أجمعين . ولكن إن اختلف المناطق وتغير الواقع فكيف يمكن تطبيق نصوصهم في هذه الحالة . لذلك وجوب تصحيح منهج النظر الأصلى إلى النصوص وتعيين الرجوع إلى القواعد الكلية التي استخدموها السلف في إخراج هذه النصوص لتحكمها مرة أخرى في الواقع المتتجدد المتغيرة .

وفي هذه الرسالة الجليلة «رسالة الجهاد» لشيخ الإسلام تقى الدين أحمد بن تيمية الحرّانى (م . ٧٢٨ھ) وهو غنى عن التعريف به ، كشف شبهات كثيرة طرأت على المسلمين في عصره ، وهو العصر الذي صاحب سقوط الخلافة العباسية ، ونكبة

سقوط بغداد في أيدي التتار عام ٦٥٦ هـ . ولتمام الفائدة نجمل القول في هذه الشبهات التي عرضت . وحقيقة الواقع الذي عاشه الإمام ابن تيمية والذي أدى إلى اختلاط الأمر على الناس ، وما تناوله شيخ الإسلام في هذه الرسالة من شرح بشكل موجز لينتبه لها القاريء في موضعها إن شاء الله تعالى .

فإن التتار بعد أن استولوا على بلاد المسلمين في العراق وغربها وأسقطوا الخلافة العباسية وعايشوا المسلمين فترة ، دخلوا في الإسلام إسمًا ونطقوا الشهادتين وأدوا بعض الشعائر . ذكر ابن كثير في تاريخه في أحداث عام ٦٩٤ هـ « وفيه ملك التتار قازان بن أرغون بن أبيها بن تولى بن جنكيز خان فأسلم وأظهر الإسلام على يد الأمير توزون رحمة الله ، ودخلت التتار أو أكثرهم في الإسلام ، ونَرَ الذهب والفضة واللؤلؤ على رؤوس الناس يوم إسلامه وتسمى بـ « محمود وشهد الجمعة والخطبة وخرب كنائس كثيرة وضرب عليهم الجزية ورد مظالم كثيرة بـ « بغداد » أـ هـ . (١)

واستمر التتار على هذا الأمر بعد ذلك وتسمى ملوكهم بأسماء المسلمين كلükhem « خربندا محمد بن أوغون بن أبيها بن هولاكو » و « أذبكخان » الذي ذكر أخباره ابن كثير في تاريخه كذلك .

ورغم إلهام التتار بعض الشعائر ونطقهم بالشهادتين والتسمى بأسماء المسلمين فقد أعرضوا عن تحكيم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وحكموا فيما بينهم حسب كتاب وضعه لهم ملوكهم الأول جنكيز خان سماه « اليساق » أو « الياسة » . وهو عبارة عن قوانين مختلفة في أحكام الدماء والأموال والأعراض حسب شرائع شئ منها الإسلام ومنها غيره . فكانوا يقدموه حكم هذا الكتاب على حكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . وكانوا يوالون ويعادون عليه ، فمن دخل في طاعتهم وشاركتهم في الصاغة على هذه القوانين الوضعيّة كان ولیاً لهم يقربونه ويعظمونه ويتخذلونه وزيراً و حاجاً لهم وإن كان على ملة غير الإسلام سواء النصرانية أو اليهودية

(١) البداية والنهاية ، ج ١٣ ، ص ٣٤٠ .

أو غيرها . ومن رفض قوانينهم من المسلمين وبقي على ولائه لحكم الله ورسوله قاتاوه وقتاوه وإن كان أعبد الناس وأعلمهم وأفقههم . وهم مع هذا مظهرين للشاعر ناطقين بالشهدتين منتبسين للإسلام .

فلما كان هذا حالم اشتبه على عامة الناس ، والمجاهدين منهم ، أمرهم . ودخلتهم الشبهة في تكديرهم ووجوب قتالهم لما يظهرون عامة من الشعائر . فكانت هذه الرسالة من شيخ الإسلام ابن تيمية التي أظهر فيها بالأدلة القاطعة والبراهين الشرعية المبنية على الكتاب والسنة ، وبأقوال العلماء المعتبرين من السلف حقيقة كفرهم ، وأن نطقهم بالشهادتين لا يجعلهم من المسلمين بعد أن أعرضوا عن تحكيم شرع الله وحكموا غيره بدلا منه وقاتلوا الذين يأمرنون بالقسط من الناس وبالعودة إلى شرع الله وحكمه من المسلمين . فإن مدلول الشهادتين لم يتحقق فيهم وإن أظهروا التكلم بهما بعد ملابستهم لحقيقة الشرك في العبادة بأن تحاكموا إلى غير شرع الله ونظامه .

ذكر ابن كثير في تاريخه « وقد تكلم الناس في كيفية قتال هؤلاء التتر ، من أى قبيل هو ؟ فانهم يظلون الإسلام وليسوا بغاة على الإمام فانهم لم يكونوا في طاعته في وقت ثم خالفوه . فكان من رد الشيخ تقى الدين : إذا رأيتمني في ذلك الجانب – يقصد جانب التتر – وعلى رأسى مصحف فاقتلوني . فتشجع الناس في قتال التتر وقويت قلوبهم وذرياتهم والله الحمد » أه . (١) .

وهذه الجملة الجملة التي ذكرها ابن كثير نقلًا عن ابن تيمية هي التي فصلتها ابن تيمية في رسالته القيمة هذه ، والتي تناول فيها أموراً شتى بالتوسيع والبيان المدعم بالدليل الشرعي .

فهيا بإيضاح فضل المراقبة – وهي من جنس الجهاد – على سائر العبادات التي غايتها أن تكون من جنس الحج . والنص قد قدم الجهاد على الحج ، وأن من تنكب

(١) البداية والنهاية ، ج ١٤ ، صفحة ٢٣ ، ٢٤ .

عن المراقبة والجهاد رغم مقدرته عليه بزعم المخاورة أو التبعيد فهو آخر بهذا الترك مهمما فعل من قربات وعبادات أخرى .

ومنها بناء الفتوى على أصلين عظيمين :

– العلم بالحكم الشرعي : ويستدعي العلم والفقه عامة .

– تحقيق مناط الحكم : بالتعرف على واقع الأمر ، ويستدعي العلم بالأحوال السائدة .

ومنها ضرورة قتال الخارجين عن الشريعة حتى لو تكلموا بالشهادتين قتال ردة لا قتال بغي ، ضارباً المثل بالخوارج الذين وإن لم تكن ردهم عن أصل الدين ، إلا أنهم ارتدوا بالزيادة في أصل الدين فصاروا بذلك صنفًا ثالثًا من المرتدين الواجب قتالهم . غير المرتدين عن أصل الدين بالكلية ، وغير الواجب قتالهم من أهل البغي غير المرتدين .

كما أوضح فيها أن أصح المذاهب في الخوارج هو أنهم مرتدون وإن خالفوا في نوع ردهم ردة المرتد عن أصل الدين بالكلية ، وأن هذا مذهب أهل السنة والعلم .

وأوضح رحمة الله تعالى ضرورة مراعاة الأمر الواقع والحال الذي عليه الناس لضمان صحة الحكم فبين أن ما كانوا عليه تركهم للشعائر رغم وجود بعض من يقيمه فيها . كذلك كانت موالاتهم ومعادتهم على مذهب قائهم وملوكهم بغض النظر عن دين من والوه . كما كان من أحوالهم تقديم شرار رجال الدين – المعتقدين للعقائد الفاسدة – إلى الرياسة في المناصب الدينية ليوافقوهم بالفتوى . مثال ما أفتوا بهم أن دين اليهود والنصارى كدين المسلمين حق من عند الله ، فوالوا وعادوا المشركين على هذا الأساس ، واتخذوا منهم الوزراء والمساعدين .

كما كان من أحوالهم أنهم يحاربون المسلمين من أجل إرغامهم على الدخول في قوانينهم الوضعية وعدم الخروج عليها رغم مخالفتها للشريعة الإسلامية .

ثم تكلم الإمام عن الردة عن الشرائع بـ الدخول في الإسلام رأى ذلك أسر من الكفر الأصلي بأصل الدين . فالمترد حكمه القتل بينما الكافر الأصلي لا يقتات بالعهد أو الدهمة إلا في حالة الحرب .

كذلك حق الفرق بين هؤلاء المرتدين وبين البغاة وأوضحت ضلال من اعتبر هؤلاء المرتدين - بتركهم للشريعة - من فرق البغاة المتأولين ، حتى ولو قاتلهم على هذا الظن .

وكذلك رد رحمة الله الشبهة التي تقوم عند البعض من أنها فتننا نحن مأمرون باجتناب الدخول فيها بالنص ، وأوضح أن الفتنة التي يكبر فيها السيف ويتوقف المسلم عن الدخول فيها ويفضل العزلة هي التي تقوم بين فتنتين من المسلمين إحداهما باغية على الأخرى^(١) . لا القتال الذي يقوم بين المسلمين والمرتدين .

وأوضح كذلك عدم جواز ترك قتال هؤلاء المرتدين لحججة وجود من يشبه في إكرابه على الخروج معهم ، ذلك لأننا مأمرون بالقتال وقتل من في صفوفهم عامة ، فان صاح وجود المكره بينهم بعث على نيته يوم القيمة كما جاء في حديث « يغزو جيش الكعبه ... » .

إلى غير ذلك من الأمور الهامة التي تولى الإمام ابن تيمية الإفاضة فيها بما عهد فيه من سعة علم وصحة نظر واستناد إلى الدليل الشرعي الحكيم ودقة الاستباط الذي يخفى على الكثير وجه الحجة فيه لقلة العلم أو ضيق النظر .

وبعد ، فإنه وإن ضاق المقام عن الاستفاضة في تفصيل كل جمل حملته هذه السطور التلائلاً إلا أنها توجه إلى الله بالدعاء - ونحن نقدم هذه الرسالة إلى المسلمين العاملين في كل مكان - أن تكون بداية تصحيح للنظر ، وتوحيد للوجهة ، وتمسك بالصواب والحق ، وأن يلهمنا الله سبحانه الصواب في الأمر والإخلاص في العمل ، فهما شقى المهدى والتوفيق ، والله المهدى إلى السبيل .

(١) اعتزال المسلم في هذه الحالة مشروط بعدم تبيينه أي الفتنتين على حق .

٤- تنبيل

إنما للفائدة فقد قمنا بتقسيم الرسالة إلى عدة فصول يحمل كل منها عنواناً هو خلاصة ما تحته من آراء الإمام وذلك لتوجيه نظر القارئ وتحميد المعانى في فكره .

كما قمنا بعمل الهوامش الالزمة لبيان ما قد يستغلق على الفهم أو يحتاج إلى مزيد إيضاح ، ذلك دون المساس بنص الرسالة الأصل أو جوهره .

وكان الاعتماد في تحقيق النص على النسخة المطبوعة في بيروت عن دار المعرفة للطباعة والنشر ونسخة أخرى مطبوعة في بغداد عن مكتبة المشن . وهي في النسخة الأولى تقع في الجزء الرابع من فتاوى الإمام الكبرى صفحة ٣٣٠ إلى صفحة ٣٥٨ . وفي النسخة الثانية تقع أيضاً في الجزء الرابع صفحة ٢٧٩ إلى صفحة ٣٠٢ .

(فصل) في فضل الجهاد وما هو من جنسه وتفضيله على التطوع بالعبادة والانقطاع

(مسألة) في الحديث وهو « حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل في أهلة ألف سنة ». وفي سكني مكة والبيت المقدس والمدينة المنورة على نية العبادة والانقطاع إلى الله تعالى والسكنى بدمياط واسكندرية وطرابلس على نية الرباط ، أيهم أفضل ؟

(الجواب) الحمد لله ، بل المقام في ثغور المسلمين كالنفور الشامية والمصرية أفضلي من المخاورة في المساجد الثلاثة وما أعلم في هذا نزاعاً من أهل العلم . وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة ، وذلك لأن الرباط من جنس الجهاد والمخاورة غايتها أن تكون من جنس الحجج كما قال تعالى : (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يتسوون عند الله) . (١)

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل : أي الأعمال أفضل ؟ قال : « إيمان بالله ورسوله ». قيل : ثم ماذا ؟ قال : ثم جهاد في سبيله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : ثم حجج مبرور ». وقد روى « غزوة في سبيل الله أفضلي من سبعين حجة ». وقد روى مسلم في صحيحه عن سلمان الفارسي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ، ومن مات مرابطًا مات مجاهداً وأجرى عليه رزقه من الجنة وأمن الفتان » .

وفي السنن عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيها سواه من المنازل ». وهذا قاله عثمان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر أنه قال لهم ذلك تبليغاً للسنة . وقال أبو هريرة :

(١) التوبة : ١٩ .

« لأن أرابط ليلة في سبيل الله أحب إلى من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود » :
وفضائل الرباط والحرس في سبيل الله كثيرة لا تسعها هذه الورقة والله أعلم ..

(مسألة) في رجل جندي وهو يريد أن لا يخدم ؟

(الجواب) إذا كان للمسلمين به منفعة وهو قادر عليها لم ينفع أن يترك ذلك لغير مصلحة راجحة على المسلمين . بل كونه مقدماً في الجهاد الذي يحبه الله ورسوله أفضل من التطوع بالعبادة كصلة التطوع والحج التطوع والصيام التطوع والله أعلم ..

(فصل) في حكم كل من تكلم بالشهادتين وانتسب إلى الإسلام
ثم ظهر منه عدول عن بعض شرائع الإسلام

(مسألة) ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضى الله عنهم وأجمعين وأعanهم على بيان الحق المبين وكشف غمراًt الجاهلين والزائفين في هؤلاء التتار الذين يقلعون إلى الشام مرة بعد مرة وقد تكلموا بالشهادتين وانتسبوا إلى الإسلام ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في أول الأمر :

ـ فهل يجب قتالهم أم لا ؟ وما الحجة على قتالهم ؟ وما مذاهب العلماء في ذلك ؟

ـ وما حكم من كان معهم من يفر إليهم من عسكر المسلمين الأمراء وغيرهم ؟

ـ وما حكم من قد أخرجوه معهم مكرهاً ؟

ـ وما حكم من يكون مع عسكرهم من المنتسبين إلى العلم والفقه والفقير والتصوف ؟

- وما يقال فيمن زعم أنهم مسلمون والمقاتلون هم مسلمون وكلاهما
ظلم فلا يقاتل مع أحدهما ؟

- وفي قول من زعم أنهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتأولون ؟

- وما الواجب على جماعة المسلمين من أهل العلم والدين وأهل القتال.
وأهل الأموال في أمرهم ؟

أفتونا في ذلك بأجوبة مبسوطة شافية ، فإن أمرهم قد أشكل على كثير من المسلمين
بل على أكثرهم ، تارة لعدم العلم بأحوالهم ، وتارة لعدم العلم بحكم الله تعالى ورسوله
صلى الله عليه وسلم في مثلهم . والله الميسر لكل خير بقدرته ورحمته إنه على كل
شيء قادر وهو حسناً ونعم الوكيل .

(الجواب) الحمد لله رب العالمين . نعم يجب قتال هؤلاء بكتاب الله وسنة
رسوله واتفاق أمة المسلمين .

وهذا مبني على أصلين (١) : أحدهما : المعرفة بحالم .
والثاني : معرفة حكم الله في مثلهم .

فأما الأول فكل من باشر القوم يعلم حالم ، ومن لم يباشرهم يعلم ذلك مما بلغه .
من الأخبار المتوترة وأخبار الصادقين . ونحن نذكر جل أمورهم بعد أن نبين الأصل .
الآخر الذي يختص بمعرفته أهل العلم بالشريعة الإسلامية .

(١) يلاحظ هنا أن الإمام ابن تيمية رحمة الله اعتنى في إجراء حكمه على هؤلاء القوم على
أصلين أساسين : وهو النظر أولاً فيما عليه القوم من حال ؟ ثم معرفة حكم الله تعالى بكتابه وسنة نبيه
عليه الصلاة والسلام في كل من كانت حاله مثل حالم . أي أن شيخ الإسلام شأنه شأن كل فقيه أو قاض
بل شأنه شأن كل عاقل - نظر أولاً في واقع هؤلاء القوم وفهمه فيما جيداً ليعرف حقيقة ما هم عليه
قبل أن يجري عليهم حكم الله ورسوله . وإنما فإن عدم معرفة الواقع للقوم أو عدم الوعي والفهم لحقيقة
هذا الواقع لا تختلف بتاتاً عن عدم معرفة حكم الله ورسوله في نفس الأمر أو عدم فقه هذا الحكم ومتانة
تطييقه فكلاهما يؤدي بصاحبها قطعاً إلى عدم تطبيق حكم الله ورسوله من واقع الأمر .

فنتول (١) : كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة
فانه يجب قتالهم باتفاق أئمة المسلمين وان تكلمت بالشهادتين (٢) .

وإذ أذروا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلوات الخمس وجب قتالهم حتى يصلوا ،
وإن امتنعوا عن الزكاة وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة ، وكذلك إن امتنعوا عن
صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق ، وكذلك إن امتنعوا عن تحريم الفواحش
أو الزنا أو الميسر أو الحمر أو غير ذلك من محرمات الشريعة ، وكذلك إن امتنعوا
عن الحكم في الدماء والأموال والأعراض والأبضاع ونحوها بمحكم الكتاب والسنة ،
وكذلك إن امتنعوا عن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وجهاد الكفار إلى أن يسلموا
ويؤدوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، وكذلك إن أظهروا البدع الخالفة للكتاب
والسنة واتباع السلف من الأمة وأئتها ، مثل أن يظهروا الإلحاد في أسماء الله وآياته
أو التكذيب بأسماء الله وصفاته أو التكذيب بقدره وقضائه أو التكذيب بما كان عليه
جماعة المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين أو الطعن في السابقين الأولين من المهاجرين
والأنصار والذين اتبعوه بحسنان أو مقاتلة المسلمين حتى يدخلوا في طاعتهم التي
توجب الخروج عن شريعة الإسلام وأمثال هذه الأمور .

قال الله تعالى : « وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » (٣) . فإذا
كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله . وقال
تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذرموا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم
تفعلوا فأذنو بحرب من الله ورسوله » (٤) . وهذه الآية نزلت في أهل الطائف

(١) يبدأ ابن يتنمية هنا يعرض أحد الأصلين وهو حكم الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام .
وسيعود لعرض الأصل الآخر وهو معرفة أحوال مؤلاء القوم . كما سيأتي في ص ٢١ إن شاء الله .

(٢) وذلك بمعنى على أصل هام ، هو أن الأنفاظ ترد لمسانها لا لنواتها – كما ذكر ابن القيم في
أعلام الموقعين – فمن تكلم بالشهادتين ثم لم يؤيد مقتضاهما من توحيد العبادة لله بالتحاكم إلى شرعيه لم يكن
محتفتاً لمبني الشهادتين رغم نطقه بهما فكان بذلك خارجاً عن دين الإسلام .

(٣) سورة الأنفال : آية رقم ٣٩ .

(٤) سورة البقرة : آية رقم ٢٧٨ - ٢٧٩ .

وكانوا قد أسلموا وصلوا وصاموا لكن كانوا يتعاملون بالربا ، فأنزل الله هذه الآية وأمر المؤمنين فيها بترك ما بقى من الربا وقال : « فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ». وقد قرئ فأذنوا وآذنوا وكلا المعنيين صحيح . والربا آخر المحرمات في القرآن ، وهو مال يوجد بترابي التعاملين ، فإذا كان من لم ينته عنه محارباً لله ورسوله فكيف من لم ينته عن غيره من المحرمات التي هي أسبق تحرينا وأعظم تحريماً ؟

(فصل) في أن قتال هؤلاء الامتنعين عن شرائع الإسلام ليس من باب قتل أهل البغي وإنما من باب قتال المرتدین

وقد استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم الأحاديث بقتال الخوارج وهي متواترة عند أهل العلم بالحديث . قال الإمام أحمد : صحيحة الحديث في الخوارج من عشرة أوجه . وقد رواها مسلم في صحيحه ، وروى البخاري منها ثلاثة أوجه : حديث علي وأبي سعيد الخدري وسهل بن حنيف . ومن السنن والمسانيد طرق أخرى متعددة . وقد قال صلى الله عليه وسلم في صفتهم : « يخرب أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم ، يقرعون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لقيتموه فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيمة . لئن أدركتم لآتينهم قتل عاد » .

وهو لاء قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بن من معه من الصحابة واتفق على قتالهم سلف الأمة وأئمتها لم يتنازعوا في قتالهم كما تنازعوا في القتال يوم الجمل وصفين . فإن الصحابة كانوا في قتال الفتنة ثلاثة أصناف : قوم قاتلوا مع على رضي الله عنه ، وقوم قاتلوا مع من قاتله ، وقوم قعدوا عن القتال لم يقاتلوا الواحدة من الطائفتين . وأما الخوارج فلم يكن منهم أحد من الصحابة ولا نهى عن قتالهم أحد من الصحابة (١) .

(١) يرى ابن تيمية أن القتال هنا يجب تمييزه إلى ثلاثة أقسام :
(٢) قتال البغاة المتأولين ، مثل قتال الإمام على رضي الله عنه لأهل الجمل وصفين .

وفي الصحيح عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق . وفي لفظ أدنى الطائفتين إلى الحق ». فبهذا الحديث الصحيح ثبت أن علياً وأصحابه كانوا أقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه ، وأن تلك المارقة التي مرت من الإسلام ليس حكمها حكم إحدى الطائفتين ، بل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال هذه المارقة وأكد الأمر بقتالها ، ولم يأمر بقتال إحدى الطائفتين كما أمر بقتال هذه . بل قد ثبت عنه في الصحيح من حديث أبي بكرة أنه قال للحسن : « إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين » . فلدي الحسن وأثنى عليه بما أصلح الله به بين الطائفتين حين ترك القتال وقد بويع له ، واختار الأصلح وحقق الدماء مع نزوله على الأمر . فلو كان القتال مأموراً به لم يمدح الحسن وبثني عليه بترك ما أمر الله به وفعل ما نهى الله عنه .

والعلماء لهم في قتال من يستحق القتال من أهل القبلة طريقان : منهم من يرى قتال على يوم حرب راء (١) ويوم الجمل وصفين (٢) كلهم من باب قتال أهل البغي ، وكذلك يجعل قتال أبي بكر ملائعي الركأة ، وكذلك قتال سائر من قوتل من المنتسبين إلى القبلة (٣) . كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أبي حنيفة والشافعى ومن وافقهم من أصحاب أحمد وغيرهم . وهم متفقون على أن الصحابة ليسوا فساقاً بل هم عدول ، فقالوا : إن أهل البغي عدول مع قتالهم وهم مخطئون خطأ المحتملين في الفروع .

= (ب) قتال الموارج المارقين . وهم الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم .

(ج) قتال المرتدین عن أصل الدين . فلتلاحظ هذه الأقسام جيداً من خلال كلام ابن تيمية في هذا الفصل والفصل اللاحقة . و«السمان» الأخيران وإن اتفقا في الردة عن الإسلام إلا أن لكل منها معاملة خاصة أثناء قتالهم ، وهو ما حدا بابن تيمية إلى تصنيفهم إلى قسمين متباعين . وهذا من قبيل اختلاف المشركين عن أهل الكتاب في معاملتهم الفقهية رغم اتفاقهم في الكفر .

(١) قتال على يوم حرب راء أي قتال الموارج .

(٢) قتال يوم الجمل وصفين أي قتال البعثة المتأولين .

(٣) وهذا الرأي سيبين ابن تيمية فساده بعد سطور .

وخلفت في ذلك طائفة كابن عقيل وغيره ، فذهبوا إلى تفسير أهل البغي ، وهو لاء نظروا إلى من عدوه من أهل البغي في زمئهم فرأوه فساقاً . ولا ريب أنهم لا يدخلون الصحابة في ذلك ، وإنما يفسق الصحابة بعض أهل الأهواء من المعتزلة ونحوهم ، كما يكفرهم بعض أهل الأهواء من الخوارج والروافض ، وليس ذلك من مذهب الأئمة والفقهاء أهل السنة والجماعة .

ولا يقولون إن أموالهم معصومة كما كانت ، وما كان ثابتاً بعينه رد إلى صاحبه وما أتلف في حال القتال لم يضم ، حتى أن جمهور العلماء يقولون لا يضم لا هؤلاء ولا هؤلاء . كما قال الزهرى : « وقت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متواترون ، فأجمعوا أن كل مال أو دم أصيب بتأويل القرآن فإنه هدر » .

وهل يجوز أن يستعن بسلامتهم في حربهم إذا لم يكن إلى ذلك ضرورة ؟ على وجهين : في مذهب أحمد يجوز ، والمنع قول الشافعى ، والرخصة قول أبي حنيفة .

واختلفوا في قتل أسرىهم واتباع مدبرهم والتذفيف على جريحهم إذا كان لهم فتنة يلجهنون إليها ، فججوز ذلك أبو حنيفة ، ومنه الشافعى ، وهو المشهور في مذهب أحمد ، وفي مذهبه وجه أنه يتبع مدبرهم في أول القتال . وأما إذا لم يكن لهم فتنة فلا يقتل أسير ولا يذفف على جريح كما رواه سعيد وغيره عن مروان بن الحكم قال : « خرج صارخ لعل يوم الجمل : لا يقتلن مدبر ولا يذفف على جريح ومن أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن » .

فنسلك هذه الطريقة (٤) فقد يتورّم أن هؤلاء التترار من أهل البغي المتأولين

(٤) يقصد من سوى بين قتال أهل البغي والخوارج ومانع الزكاة من المتسبّبين للقبلة فاعتبره كله فيما واحداً من باب قتال أهل البغي .
ويرى بعض الفقهاء عدم إعتبار الخوارج مرتدين - ومن ثم لم يلحقوا المتسبّبين عن إلتزام الشرائع بهم والخوّهم بالمرتدّين عن أصل الدين .

ويحكم فيهم مثل هذه الأحكام ، كما أدخل من أدخل في هذا الحكم مانع الزكاة والخوارج ، وسبعين فساد هذا التوهم إن شاء الله تعالى ..

والطريقة الثانية (١) أن قتال مانع الزكاة والخوارج ونحوهم ليس كقتال أهل الجمل وصفين ، وهذا هو المقصود عن جمهور الأئمة المتقدمين ، وهو الذى يذكرهونه في اعتقاد أهل السنة والجماعة ، وهو مذهب أهل المدينة كمالك وغيره ، ومذهب أئمة الحديث كأحمد وغيره ، وقد نصوا على الفرق بين هذا وهذا في غير موضع ، حتى في الأموال فأن منهم من أباح عنية أموال الخوارج ، وقد نص أحمد في رواية أبي طالب « في حرورة كان لهم سهم في قرية فخرجوها يقاتلون المسلمين فقتلهم المسلمون فأرضهم في المسلمين فيقسم خمسة على خسعة ، وأربعة أخواصه للذين قاتلوا ينتسبونهم أو يجعل الأمير الخراج على المسلمين ولا يقسم . مثل ما أخذ عمر السواد عنوة ووقفه على المسلمين ». فجعل أحمد الأرض التي للخوارج إذا غنم بمنزلة ما غنم من أموال الكفار .

وبالجملة فهذه الطريقة هي الصواب المقطوع به ، فإن النص والإجماع فرق بين هذا وهذا ، وسيرة على رضى الله عنه تفرق بين هذا وهذا ، فإنه قاتل الخوارج بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرح بذلك ولم ينazuه فيه أحد من الصحابة . وأما القتال يوم صفين فقد ظهر منه من كراحته والنّم عليه ما ظهر ، وقال في أهل الجمل وغيرهم : « إخواننا بغوا علينا ظهرهم السيف » ، وصلى على قتلى الطائفتين .

وأما الخوارج ففي الصحيحين عن علي بن أبي طالب قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «ستخرج قوم في آخر الزمان حداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية ، لا يتجاوز إيمانهم حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، فائينا لقيتوهم فاقتلوهم فان في قتلهم أجرًا لمن قتلهم يوم القيمة » .

(١) أى الطريقة الثانية في تصنيف أهل البيع والخوارج ومانع الزكاة إلى فئات مختلفة . وأما الطريقة الأولى فقد عرضها سابقاً ، انظر صفحة ١٥، ١٦.

وفي صحيح مسلم عن زيد بن وهب أنه كان في الجيش الذي كانوا مع على الذين ساروا إلى الخوارج ، فقال على : أيمها الناس إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يخرج قوم من أمتي يقرون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء ، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء ، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء » ، يقررون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم ، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم ، يمررون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ». لو يعلم الجيش الذين يصيرونهم ما قضى لهم على لسان محمد نبيهم لنكلوا عن العمل ، وآية ذلك أن فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع ، على عضده مثل حلمة الثدي عليه شعرات بيض . قال : فيذهبون إلى معاوية وأهل الشام ويتركون هؤلاءخلفونكم في ذراريكم وأموالكم ، والله إنما لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم ، فإنهم قد سفكوا الدم الحرام وأغاروا في سرح الناس ، فسيروا على اسم الله . قال : فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب رئيساً فقال لهم : ألقوا الرماح وسلوا سيفكم من حقوقها فإني أناشدكم كما ناشدوكم يوم حرواء ، فرجعوا فوحشوا برماحهم وسلوا السيف وسحرهم الناس برماحهم . قال : وأقبل بعضهم على بعض وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلان . فقال على : التسوا فيهم الخداع ، فالتسوه فلم يجدوه ، فقام على سيفه حتى أتى أنساً قد أقبل بعضهم على بعض ، قال : أخرونهم . فوجدوه مما يلي الأرض ، فكبّر ثم قال : صدق الله وبلغ رسوله . قال : فقام إليه عبيدة السلماني فقال : يا أمير المؤمنين ، الله الذي لا إله إلا هو أسمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : إيه والله الذي لا إله إلا هو . حتى استحلفه ثلاثة وهو يخلف له أيضاً .

فإن الأمة متفقون على ذم الخوارج وتصنيفهم ، وإنما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين في مذهب مالك وأحمد ، وفي مذهب الشافعى أيضاً نزاع في تكferهم ، وهذا كان فيهم وجهان في مذهب أحمد وغيره على الطريقة الأولى :

أحدهما : أنهم بغاة (١) .

(١) والقائلون بهذا الوجه قد اعتبروا أن لمانع الزكاة أيام أبي بكر الصديق شبهة سائنة فكان =

والثاني : أنهم كفار كالمرتدين . يجوز قتلهم إبتداء وقتل أسرهم واتباع مدبرهم ، ومن قدر عليه منهم استبيب كالمرتد فان تاب وإلا قتل .

كما أن مذهبه في مانع الزكاة إذا قاتلوا الإمام عليها هل يكفرون مع الإقرار بوجوبها على روايتين . وهذا كله مما يبين أن قتال الصديق مانع الزكاة ، وقتل على للخوارج ليس مثل القتال يوم الجمل وصفين ، فكلام على وغيره في الخوارج ينافي أنهم ليسوا كفاراً كالمرتدين عن أصل الإسلام ، وهذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره ، وليسوا مع ذلك حكمهم حكم أهل الجمل وصفين ، بل هم نوع ثالث ، وهذا أصح الأقوال الثلاثة فيهم (٢) .

ومن قاتلهم الصحابة مع إقرارهم بالشهادتين والصلة وغير ذلك مانعوا الزكاة كما في الصحيحين عن أبي هريرة : «أن عمر بن الخطاب قال لأبي بكر : يا خليفة رسول الله كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله فإذا قالوها عصموا من دماءهم وأموالهم إلا بحقها . فقال له أبو بكر : ألم يقل لك إلا بحقها فإن الزكاة من حقها . والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم على منعها . قال عمر : فما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعلمته أنه الحق» .

وقد اتفق الصحابة والأئمة بعدهم على قتال مانع الزكاة وإن كانوا يصلون الخمس ويصومون شهر رمضان . وهو لاء لم يكن لهم شبهة سائغة فلهذا كانوا مرتدین . وهم يقاتلون على منهاها وإن أقرروا بالوجوب ، كما أمر الله . وقد حكى عنهم أنهم قالوا : إن الله أمر نبيه بأخذ الزكاة بقوله : خذ من أموالهم صدقة وقد تسقط بيته . وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال الذين لا ينتهيون عن شرب الخمر .

=قتالهم من باب قتال البناء المتأولين لا من باب قتال المرتدين . أما أصحاب الوجه الآخر فاعتبروا أن شبيههم غير سائحة فكانوا مرتدین . ولقد اتفق الفريقيان على ردة مانع الزكاة بعد عصر الصديق رضي الله عنه (٢) راجع هامش صفحة ١٥ ، ١٦ .

(فصل) في معرفة أحوال هؤلاء القوم حتى نعرف حكم الله ورسوله في أمثالهم

وأما الأصل الآخر (١) وهو معرفة أحوالهم ، فقد علم أن هؤلاء القوم جاروا على الشام في المرة الأولى عام تسعه وتسعين وأعطوا الناس الأمان وقرؤوه على المنبر بدمشق ، ومع هذا فقد سبوا من ذراري المسلمين ما يقال إنه مائة ألف أو يزيد عليه ، وفعلوا ببيت المقدس وبجبل الصالحة ونابلس وحمص وداريا وغير ذلك من القتل والسب ما لا يعلمه إلا الله ، حتى يقال إنهم سبوا من المسلمين قريراً من مائة ألف ، وجعلوا يفجرون بخيار نساء المسلمين في المساجد وغيرها كالمسجد الأقصى والأموي وغيره ، وجعلوا الجامع الذي بالحقيقة دكاً .

وقد شاهدنا عسكر القوم فرأينا جمهورهم لا يصلون ، ولم نر في عسكرهم مؤذناً ولا إماماً ، وقد أخذوا من أموال المسلمين وذرائهم وخربوا من ديارهم ما لا يعلمه إلا الله ، ولم يكن معهم في دولتهم إلا من كان من شر الخلق : إما زنديق منافق لا يعتقد دين الإسلام في الباطن ، وإما من هو من شر أهل البدع كالرافضة والجهمية والاتحادية ونحوهم ، وإما من هو من أفجر الناس وأفسدهم . وهم في بلاهم مع تكفهم لا يحجون البيت العتيق . وإن كان فيهم من يصلى ويصوم فليس الغالب عليهم إقام الصلاة ولا إيتاء الزكاة .

وهم يقاتلون على ملك جنكيز خان ، فمن دخل في طاعتهم جعلوه ولیاً لهم وإن كان كافراً ، ومن خرج عن ذلك جعلوه عدواً لهم وإن كان من خيار المسلمين ، ولا يقاتلون على الإسلام . ولا يضعون الجزية والصغراء ، بل غایة كثير من المسلمين منهم من أكابر أمرائهم وزرائهم أن يكون المسلم عندهم كمن يعظمه من المشركين من اليهود والنصارى .

(١) يعرض ابن تيمية هنا الأصل الثاني الذي اعتمد عليه في إصدار حكمه على هؤلاء القوم وهو معرفة أحوالهم . وإذا الأصل الأول وهو معرفة حكم الله ورسوله فقد عرضه سابقاً ، انظر صفحة ١٤ .

كما قال أكبر مقدميهم الذين قدموا إلى الشام وهو يخاطب رسلا المسلمين ويقترب إليهم بأنا مسلمون ، فقال : هذان آيتان عظيمتان جاءتا من عند الله محمد وجنكريخان . فهذا غاية ما يتقرب به أكبر مقدميهم إلى المسلمين أن يسوى بين رسول الله وأكرم الخلق عليه وسيد ولد آدم وخاتم المرسلين وبين ملك كافر مشرك من أعظم المشركين كفراً وفساداً وعلواناً من جنس بختنصر وأمثاله . وذلك أن اعتقاد هؤلاء التتار كان في جنكريخان عظيماً ، فأنهم يعتقدون أنه ابن الله من جنس ما يعتقد النصارى في المسيح (١) ، ويقولون إن الشمس حلت أمها وأنها كانت في خيمة فنزلت الشمس من كوة الخيمة فدخلت فيها حتى حلت . وعلمون عند كل ذي دين أن هذا كذب ، وهذا دليل على أنه ولد زنا وأن أمه زنت فكانت زناها وادعت هذا حتى تدفع عنها معرة الزنا وهم مع هذا يجعلونه أعظم رسول عند الله في تعظيم ما سنه لهم وشرعه بظنه وهواء ، حتى يقولوا لما عندهم من المال : هذا رزق جنكريخان ، ويشكرونه على أكلهم وشربهم . وهم يستحلون قتل من عادي ما سنه لهم هذا الكافر الملعون المعادى لله ولأنبيائه ورسوله وعباده المؤمنين . فهذا وأمثاله من مقدميهم كان غايته بعد الإسلام أن يجعل محمداً صلي الله عليه وسلم بمنزلة هذا الملعون ، وعلمون أن مسيرة الكذاب كان أقل ضرراً على المسلمين من هذا وادعى أنه شريك محمد في الرسالة وبهذا استحل الصحابة قتاله وقتل أصحابه المرتدين ، فكيف بنى فيما يظهره من الإسلام يجعل محمداً كجنكريخان ؟ وإلا فهم مع إظهارهم للإسلام يعظمون أمر جنكريخان على المسلمين المتبرعة لشريعة القرآن ، ولا يقاتلون أولئك المتبعين لما سنه جنكريخان كما يقاتلون المسلمين . بل أعظم أولئك الكفار يذلون له الطاعة والانقياد ويحملون إليه الأموال ويتركون له بالنيابة ولا يخالفون ما يأمرهم به إلا كما يخالف الخارج عن طاعة الإمام للإمام .

(١) وهذه العقائد الفاسدة كلها باب من أبواب التي كفروا بها . وليس من الضروري أن يجتمع في المرة كل أبواب الكفر ليكون كافراً بل يكفي أن يتحقق فيه صورة واحدة من صور الكفر ليكفر بذلك ، فإن من يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يسب دينه يكفر بذلك ولو لم يكن من أي باب آخر . راجع الصارم المسلول لإبن تيمية .

وهم يحاربون المسلمين ويعادونهم أعظم معاداة ويطلبون من المسلمين الطاعة لهم وبذل الأموال والدخول فيها وضعه لهم ذلك الملك الكافر المشرك المشابه لفرعون أو الترور ونحوهما ، بل هو أعظم فساداً في الأرض منها . قال تعالى : « إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيئاً يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم إنه كان من المفسدين » (١) .

وهذا الكافر علا في الأرض يستضعف أهل الملل كلهم من المسلمين واليهود والنصارى ومن خالقه من المشركين ، بقتل الرجال وسبى الحرمين وبأخذ الأموال وبهلك الحرم والنساء ، والله لا يحب الفساد . ويرد الناس عما كانوا عليه من سلك الأنبياء والمرسلين إلى أن يدخلوا فيما ابتدعه من سنته الجاهلية وشرعيته الكفرية . فهم يدعون دين الإسلام وبعظامون دين أولئك الكفار على دين المسلمين ويطعنونهم ويروّونهم أعظم بكثير من طاعة الله ورسوله وموالاة المؤمنين . والحكم فيما شجر بين أكابرهم بحكم الجاهلية لا بحكم الله ورسوله . وكذلك الأكابر من وزرائهم وغيرهم يجعلون دين الإسلام كدين اليهود والنصارى وأن هذه كلها طرق إلى الله بمنزلة المذاهب الأربع عند المسلمين (٢) .

ثم منهم من يرجع دين اليهود أو دين النصارى ، ومنهم من يرجع دين المسلمين ، وهذا القول فاش غالب فيهم حتى في فقهائهم وعبادهم لاسيما الجهمية من الإتحادية الفرعونية ونحوهم ، فإنه غلب عليهم الفلسفة وهذا مذهب كثير من المتكلمة أو أكثرهم . وعلى هذا كثير من النصارى أو أكثرهم وكثير من اليهود أيضاً . بل لو قال القائل إن غالب خواص العلماء منهم والعباد على هذا المذهب لما أبعد . وقد رأيت من ذلك وسعت ما لا يتسع له هذا الموضوع ..

ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سوّغ اتباع غير دين الإسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر (٣) .

(١) سورة القصص : آية رقم ٤ .

(٢) وهذه الأمور سيدفع ابن تيمية حكم فاعلها بعد سطور .

(٣) تأمل ، رحمك الله .

وهو كافر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب ؛ كما قال تعالى : « إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكرف بعض ويريدون أن يتخدوا بين ذلك سبيلاً أو لئلا هم الكافرون حقاً وأعذنا للكافرين عذاباً مهيناً » (١) . واليهود والنصارى داخلون في ذلك وكذلك المتفاسفة يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض . ومن تفلسف من اليهود والنصارى يبقى كفره من وجهين . وهؤلاء أكثر وزرائهم الذين يصدرون عن رأيه غایته أن يكون من هذا الضرب ، فإنه كان يهودياً متنفساً ثم انتسب إلى الإسلام مع ما فيه من يهودية والتفلسف ، وضم إلى ذلك الرفض . فهذا هو أعظم من عندهم من ذوى الأفلاط وأذاك أعظم من كان عندهم من ذوى السيف فليعتبر المؤمن بهذا .

وبالجملة فما من نفاق وزنادقة وإلحاد إلا وهى داخلة في اتباع التيار لأنهم من أجهل الخلق وأقلهم معرفة بالدين وأبعدهم عن اتباعه ، وأعظم الخلق اتباعاً لاظن وما هوى الأنفس . وقد قسموا الناس أربعة أقسام : يال ، وباع ، وداشند ، وطاطب . أى صديقهم ، وعدوهم ، العالم ، والعامى . فمن دخل في طاعتهم الجاهلية وسنتهم الكفرية كان صديقهم . ومن خالفهم كان عدوهم ولو كان من أنبياء الله ورسله وأوائاته . وكل من انتسب إلى علم أو دين سموه داشند ، كالفقير والزاهد والقسبيين والراهب ودنان اليهود والمنجم والساحر والطبيب والكاتب والمحاسب ، فيدرجون سادن الأصنام فيلرجون في هذا من المشركين وأهل الكتاب وأهل البدع ما لا يعلمه إلا الله ، ويجعلون أهل العلم والإيمان نوعاً واحداً ، بل يجعلون القراءطة الملاحدة الباطنية الزنادقة المنافقين كالطوسى وأمثاله هم الحكم على جميع من انتسب إلى علم أو دين من المسلمين واليهود والنصارى .

وكذلك وزيرهم السفيه الملقب بالرشيد يحكم على هذه الأصناف ، ويقدم شرار المسلمين كالرافضة والملحدة على خيار المسلمين أهل العلم والإيمان ، حتى

(١) سورة النساء : الآياتان ١٥٠ ، ١٥١ .

تولى قضاء القضاة من كان أقرب إلى الزندقة والإلحاد والكفر بالله ورسوله بحيث تكون موافقة للكفار والمنافقين من اليهود والقرامطة والملحدة والرافضة على ما يريدهون أعظم من غيره . وييتظاهر من شريعة الإسلام بما لا بد له منه لأجل من هناك من المسلمين .

حتى أن وزيرهم هذا الخبيث الملحد المذاق صنف مصنفاً مضمونه أن النبي صلى الله عليه وسلم رضي بذين اليهود والنصارى وأنه لا ينكر عليهم ولا يذمون ولا ينهون عن دينهم ولا يؤمنون بالانتقال إلى الإسلام . واستدل الخبيث الجاهل بقوله «قل يا أئم الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنت عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبادتم ولا أنت عابدون ما أعبد لكم دينكم ولِي دين» (١) . وزعم أن هذه الآية تقضى أنه يرضي دينهم . وقال : وهذه الآية محكمة ليست منسوبة ، وجرت بسبب ذلك أمور . ومن المعلوم أن هذا جهل منه ، فإن قوله : «لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينِ» ليس فيه ما يقتضى أن يكون دين الكفار حقاً ولا مرضياً له ، وإنما يدل على تبرئه من دينهم ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم في هذه السورة إنها براءة من الشرك . كما قال في الآية الأخرى : «إِنَّ كَذَّابَكُوكَ فَقْلَ لِي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنْتُمْ بِرِءَوْنَ مَا أَعْمَلَ وَأَنَا بِرِءَءَ مَا تَعْمَلُونَ» (٢) . فقوله : «لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينِ» كقوله : «لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ» وقد أتبع ذلك بموجبه ومقتضاه حيث قال : «أَنْتُمْ بِرِءَوْنَ مَا أَعْمَلَ وَأَنَا بِرِءَءَ مَا بَعْمَلُونَ» . ولو قدر أن في هذه السورة ما يقتضى أنهم لم يؤمنوا بترك دينهم فقد علم بالاضطرار من دين الإسلام بالنصوص المتواترة وإجماع الأمة أنه أمر المشركين وأهل الكتاب بالإيمان به وأنه جاءهم على ذلك وأخبر أنهم كافرون يخلدون في النار .

وقد أظهروا الرفض ومنعوا أن نذكر على المنابر الخلفاء الراشدين وذكروا على
وأظهروا الدعوة للإثنى عشر الدين تزعم الرافضة أنهم آئمَّة معصومون ، وأن آباء بكر

(١) سورة الكافرون .

(٢) سورة يونس : آية رقم ٤١ .

و عمر و عثمان كفار و فجار ظالمون لا خلافة لهم ولا ملن بعدهم . ومنذهب الرافضة شر من مذهب الخوارج المارقين ، فان الخوارج غايتهم تكفير عثمان وعلى وشيعتهما ، والرافضة تكfir أبى بكر و عمر و عثمان و جمهور السابقين الأولين . و تتجدد من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم مما جحد به الخوارج . وفيهم من الكذب والإفتراء والغلو والإلحاد ما ليس في الخوارج ، وفيهم من معاونة الكفار على المسلمين ما ليس في الخوارج .

والرافضة تحب التتار و دولتهم لأنها يحصل لهم بها من العز ما لا يحصل بدولة المسلمين ، والرافضة هم معاونون للمشركين واليهود والنصارى على قتال المسلمين ، وهم كانوا من أعظم الأسباب في دخول التتار قبل إسلامهم إلى أرض المشرق بخراسان والعراق والشام ، وكان من أعظم الناس معاونة لهم على أخذهم لبلاد الإسلام وقتل المسلمين وسي حریمهم . وقضية ابن العلقمي وأمثاله مع الخليفة وقضيتهم في حلب مع صاحب حلب مشهورة يعرفها عموم الناس . وكذلك في الحروب التي بين المسلمين وبين النصارى بسواحل الشام قد عرف أهل الخبرة أن الرافضة تكون مع النصارى على المسلمين وأنهم عاونوهم على أخذ البلاد لما جاء التتار ، وعز على الرافضة فتح عكا وغيرها من السواحل . وإذا غالب المسلمون للنصارى والمشركين كان ذلك غصة عند الرافضة ، وإذا غالب المشركون والنصارى المسلمين كان ذلك عيداً ومسرة عند الرافضة . ودخل في الرافضة أهل الزندقة والإلحاد من النصيرية والسامعيلية وأمثالهم من الملاحدة القراءطة وغيرهم من كان بخراسان والعراق والشام وغير ذلك . والرافضة جهمية قدرية وفيهم من الكذب والبدع والإفتراء على الله ورسوله أعظم مما في الخوارج المارقين الذين قاتلتهم أمير المؤمنين على وسائل الصحابة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم . بل فيهم من الردة عن شرائع الدين أعظم مما في مانعى الزكاة الذين قاتلهم أبو بكر الصديق والصحابة .

ومن أعظم ما ذم به النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج قوله : « فهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأديان » . كما أخرج في الصحيحين عن أبي سعيد

قال : «بعث على إلى النبي صلى الله عليه وسلم بذهبية فقسمها بين أربعة يعني من أمراء نجد ، فغضبت قريش والأنصار قالوا يعطى صناديد أهل نجد ويدعنا ، قال : إنما أتالفهم . فأقبل رجل غائر العينين مشرف الوجنتين ثانية الجبين كث اللحية علوق ، فقال : يا محمد اتق الله . فقال : من يطع الله إذا عصيته ؟ أيأمني الله على أهل الأرض ولا تأمنوني . فسألة رجل قتله فتنعه ، فلما ولـى قال : إن من ضضضني هذا أو في عقب هذا قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز حاجزهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية ، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأواثان ، لئن أدركتم لأقتلهم قتل عاد » . وفي لفظ في الصحيحين عن أبي سعيد قال : « بينما نحن عند رسول الله صلـى الله عليه وسلم وهو يقسم قسماً أثـاه ذو الخويصة وهو رجل منبني تميم فقال : يا رسول الله إعدل . فقال : ويلك فـنـ يـعـدـلـ إـذـاـ لمـ أـعـدـلـ ، قد خـبـتـ وـخـسـرـتـ إـنـ لـمـ أـكـنـ أـعـدـلـ . فقال عمر : يا رسول الله أـتـأـذـنـ لـيـ فـأـضـرـبـ عـنـقـهـ . فقال : دعـهـ فـاـنـ لـهـ أـصـحـابـاـ يـحـتـرـمـ أـحـدـكـمـ صـلـاتـهـ معـ صـلـاتـهـ وـصـيـامـهـ معـ صـيـامـهـ ، يـقـرـؤـونـ الـقـرـآنـ لـاـ يـجـاـوزـ تـرـاقـيـهـ ، يـمـرـقـونـ مـنـ الـدـيـنـ كـمـ يـمـرـقـ السـهـمـ مـنـ الرـمـيـةـ ، يـنـظـرـ إـلـىـ نـصـلـهـ فـلـاـ يـوـجـدـ فـيـهـ شـيـءـ ، ثـمـ يـنـظـرـ إـلـىـ رـصـافـهـ فـلـاـ يـوـجـدـ فـيـهـ شـيـءـ ، ثـمـ يـنـظـرـ إـلـىـ نـضـيـهـ فـلـاـ يـوـجـدـ فـيـهـ شـيـءـ ، ثـمـ يـنـظـرـ إـلـىـ قـذـذـهـ فـلـاـ يـوـجـدـ فـيـهـ شـيـءـ ، قد سـبـقـ الفـرـثـ وـالـدـمـ ، آتـهـمـ رـجـلـ أـسـودـ إـحـدـيـ عـضـدـيـهـ مـثـلـ ثـدـيـ الـمـرـأـةـ أـوـ مـثـلـ الـبـصـعـةـ ، يـخـرـجـونـ عـلـىـ حـيـنـ فـرـقـةـ مـنـ النـاسـ » ..

قال أبو سعيد : فأشهد أنـي سمعـتـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ مـنـ رـسـولـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ وأـشـهـدـ أـنـ عـلـىـ بـنـ أـبـيـ طـالـبـ قـاتـلـهـمـ وـأـنـاـ مـعـهـ ، فـأـمـرـ بـذـلـكـ الرـجـلـ فـالـتـمـسـ فـأـتـىـ بـهـ حـتـىـ نـظـرـتـ إـلـىـهـ عـلـىـ نـعـتـ رـسـولـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ الـذـىـ نـعـتـهـ .

فـهـوـلـاءـ الـخـوارـجـ الـمـارـقـونـ مـنـ أـعـظـمـ مـاـ ذـمـمـ بـهـ الـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ أـنـهـمـ يـقـتـلـونـ أـهـلـ إـلـاسـلـامـ وـيـدـعـونـ أـهـلـ الـأـوـثـانـ ، وـذـكـرـ أـنـهـمـ يـخـرـجـونـ عـلـىـ حـيـنـ فـرـقـةـ مـنـ النـاسـ . وـالـخـوارـجـ مـعـ هـذـاـ لـمـ يـكـوـنـواـ يـعـاـونـونـ الـكـفـارـ عـلـىـ قـتـالـ الـمـسـلـمـينـ ، وـالـرـافـضـةـ يـعـاـونـونـ الـكـفـارـ عـلـىـ قـتـالـ الـمـسـلـمـينـ ، فـلـمـ يـكـفـهـمـ أـنـهـمـ لـاـ يـقـاتـلـونـ الـكـفـارـ مـعـ الـمـسـلـمـينـ

حتى قاتلوا المسلمين مع الكفار فكانوا أعظم مروقاً عن الدين من أولئك المارقين بكثير كثير . وقد أجمع المسلمون على وجوب قتال الموارج والرافض ونحوهم إذا فارقا جماعة المسلمين كما قاتلهم على رضي الله عنه ، فكيف إذا ضموا إلى ذلك من أحكام المشركين ما هو من أعظم المضادة للدين الإسلام . وكل من قفز إليهم من أمراء العسكر وغير الأمراء فحكمه حكمهم ، وفيهم من الردة عن شرائع الإسلام بقدر ما ارتد عنه من شرائع الإسلام . وإذا كان السلف قد سموا مانع الزكاة مرتدين مع كونهم يصومون ويصلون ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين ، فكيف بن صار مع أعداء الله ورسوله قاتلاً للمسلمين ؟ (١) .

(فصل) في أن مسلمي الشام ومصر هم كتبة الإسلام دوماً
وانهم في الطائفة المنصورة الظاهرة على الحق بوصف رسول الله صلى الله عليه وسلم

مع انه والعياذ بالله لو استولى هؤلاء المغاربون لله ورسوله الحادون لله ورسوله المعادون لله ورسوله على أرض الشام ومصر في مثل هذا الوقت لأفضى ذلك إلى زوال دين الإسلام ودروس شرائعه . أما الطائفة بالشام ومصر ونحوهما فهم في هذا الوقت المقاتلون عن دين الإسلام وهم من أحق الناس دخولاً في الطائفة المنصورة التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله في الأحاديث الصحيحة المستفيضة عنه « لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خلهم حتى تفوت الساعة » . وفي رواية لمسلم « لايزال أهل الغرب » . والنبي صلى الله عليه وسلم نكلم بهذا الكلام بمدينته النبوية ، فغربه ما يغرب عنها وشرقه ما يشرق منها ، فان التشيريق والتغريب من الأمور النسبية إذ كل بلد له شرق وغرب ، ولهذا إذا قدم الرجل إلى الإسكندرية من الغرب يقاون سافر إلى الشرق . وكان أهل المدينة يسمون أهل الشام أهل الغرب ويسمون أهل نجد والعراق أهل الشرق كما في حديث ابن عمر قال : « قدم رجالان من أهل المشرق فخطباً » وفي رواية « من أهل نجد » .

(١) فإن سواة المشركين بالوقوف في صفوفهم لقتال المسلمين منهم ومشايعتهم لما هم عليه من الكفر بآئي صورة من صوره يعبر كفراً ككفرهم .

ولهذا قال أحمد بن حنبل : أهل الغرب هم أهل الشام . يعني هم أهل الغرب . كما أن نجداً والعراق أول الشرق وكل ما يشرق عنها فهو من الشرق ، وكل ما يغرب عن الشام من مصر وغيرها فهو داخل في الغرب .

وفي الصحيحين أن معاذ بن جبل قال في الطائفة المنصورة «وهم بالشام» . فإنها أصل المغرب وهم فتحوا سائر المغرب كمصر والقيروان والأندلس وغير ذلك . وإذا كان غرب المدينة النبوية ما يغرب عنها ، فالنبرة^(١) ونحوها على مسامتها^(٢) مكة فما يغرب عن النبرة فهو من الغرب الذين وعدهم النبي صلى الله عليه وسلم لما تقدم . وقد جاء في حديث آخر في صفة الطائفة المنصورة «لأنهم بأكناfe الـيـت المقدس» وهذه الطائفة هي التي بأكناfe الـيـت المقدس اليوم . ومن يذهب بأحوال العالم في هذا الوقت يعلم أن هذه الطائفة هي أقوم الطوائف بدين الإسلام علمًا وعملا وجهادًا عن شرق الأرض وغربها ، فأنهم يقاتلون أهل الشوكة العظيمة من المشركين وأهل الكتاب : ومغاربهم مع النصارى ومع المشركين من الترك ومع الزنادقة المนาقيسين من الداخلين في الراقصة وغيرهم كالإسماعيلية وسخومهم من القرامطة معروفة معلومة قدحًا وحديثًا . والعز الذي للMuslimين بمشارق الأرض ومغاربها هو بعزمهم ، وهذا لما هزموا سنة تسعة وتسعين وستمائة دخل على أهل الإسلام من الذل والمصيبة بمشارق الأرض ومغاربها ما لا يعلمه إلا الله . والحكايات في ذلك كثيرة ليس هذا موضعها .

وذلك أن سكان اليمن في هذا الوقت ضعاف عاجزون عن الجهاد أو مضيئون له ، وهم مطيعون لمن ملك هذه البلاد ، حتى ذكروا أنهم أرسلوا بالسمع والطاعة لهؤلاء وملك المشركين لما جاء إلى حلب وجرى بها من القتل ما جرى .

وأما سكان الحجاز فأكثراهم أو كثير منهم خارجون عن الشريعة وفيهم من البدع والضلال والفحotor ما لا يعلمه إلا الله ، وأهل الإيمان والدين فيهم مستضعفون عاجزون . وإنما تكون لهم القوة واللـزـة في هذا الوقت لغير أهل الإسلام بهذه البلاد . فلو ذلت هذه الطائفة والعياذ بالله تعالى لكان المؤمنون بالحجـاز من أذل الناس لاسيما

(١) النبرة : اسم مكان (٢) مسامتها : يقصد على نفس خط الطول الجغرافي

وقد غالب فيهم الرفض ، وملك هؤلاء التتار المغاربون لله ورسوله الآن مرفوض ،
فلو غلوا لفسد الحجاز بالكلية .

وأما بلاد افريقيا فأغارها غالبون عليها وهم من شر الخلق بل هم مستحقون
للجهاد والغزو . وأما الغرب الأقصى فمع استيلاء الإفرنج على أكثر بلادهم لا يقومون
بجهاد النصارى هناك ، بل في عسكرهم من النصارى الذين يحملون الصليبان خلق
عظيم ، ولو استولى التتار على هذه البلاد لكان أهل المغرب معهم من أذل الناس
لاسيما والنصارى تدخل مع التتار فيصيرون حزباً على أهل المغرب .

فهذا وغيره مما يبين أن هذه المصابة التي بالشام ومصر في هذا الوقت هي كثيبة
الإسلام وعزم عز الإسلام ونقم ذل الإسلام . فلو استولى عليهم التتار لم يبق
لله ولكلمة عالية ولا طائفة ظاهرة عالية يخافها أهل الأرض تقاتل عنه (١) .

(فصل) في أن حكم المرتد أعظم بكثير من حكم الكافر الأصلي

فنفاذ عليهم إلى التتار كان أحق بالقتال من كثير من التتار ، فإن التتار فيهم
المكره وغير المكره . وقد استقرت السنة بأن عقوبة المرتد أعظم من عقوبة الكافر
الأصلي من وجوه متعددة : منها أن المرتد يقتل بكل حال ولا يضرب عليه الجزية
ولا تقدر له ذمة ، بخلاف الكافر الأصلي . ومنها أن المرتد يقتل وإن كان عاجزاً عن
القتال بخلاف الكافر الأصلي الذي ليس هو من أهل القتال فإنه لا يقتل عند أكثر
العلماء كأبي حنيفة ومالك وأحمد .. ولهذا كان مذهب الجمهور أن المرتد يقتل كما هو
مذهب مالك والشافعي وأحمد . ومنها أن المرتد لا يرث ولا ينأى به ولا توكل ذبيحته
بخلاف الكافر الأصلي إلى غير ذلك من الأحكام .

وإذا كانت الردة عن أصل الدين أعظم من الكفر باصل الدين ، فالردة عن
شرائعه أعظم من خروج الخارج الأصلي عن شرائعه . ولهذا كان كل مؤمن يعرف
أحوال التتار ويعلم أن المرتدين الذين فيهم من الفرس والعرب وغيرهم شر من الكفار

(١) والمتابع للأحداث الجارية في مصر والشام في هذه الأيام ، وما عليه حال
العاملين للإسلام والدعوة الإسلامية يرى مصداق قول رسول الله صلى الله عليه
وسام ، وأن الطائفة المنصورة ما زالت في مصر والشام .

الأصلين من الترك ونحوهم . وهم بعد أن تكلموا بالشهادتين مع تركهم لكثير من شرائع الدين خير من المرتدین من الفرس والعرب وغيرهم .

وبهذا يتبيّن أن من كان معهم من كان مسلم الأصل هو شر من الترك الذين كانوا كفاراً ، فان المسلم الأصلي إذا ارتدى عن بعض شرائعه كان أسوأ حالاً من لم يدخل بعد في تلك الشرائع ، مثل مانع الزكاة وأمثالهم من قاتلهم الصديق ، وإن كان المرتد عن بعض الشرائع متفقاً أو متتصوفاً أو تاجراً أو كاتباً أو غير ذلك . فهو لاء شر من الترك الذين لم يدخلوا في تلك الشرائع وأصرروا على الإسلام (١) . ولهذا يجد المسلمون من ضرر هؤلاء على الدين ما لا يجدونه من ضرر أولئك ، وينقادون للإسلام وشرائعه وطاعة الله ورسوله أعظم من انقياد هؤلاء الذين ارتدوا عن بعض الدين ونافقوا في بعضه ، وإن تظاهروا بالإنتساب إلى العلم والدين . وغاية ما يوجد من هؤلاء يكون ملحداً نصيراً أو إسماعيلياً أو رافضياً ، وخيارهم يكون جهيمياً إتحاديأً أو نحوه ، فإنه لا ينضم إليهم طوعاً من المظہرين للإسلام إلا منافق أو زنديق أو فاسق فاجر .

(فصل) في أن المسلمين عليهم قتال هؤلاء القوم جميعاً

دون تمييز المكره فيهم من غير المكره

ومن أخرجوه معهم مكرهاً فإنه يبعث على نيته . ونحن علينا أن نقاتل العسكر جميعه إذ لا يتميّز المكره من غيره . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يغزو هذا البيت جيش من الناس فيينا هم ببداء من الأرض إذ خسف بهم » فقيل : يا رسول الله إن فيهم المكره . فقال : « يبعثون على نياتهم » . والحديث مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة أخرجه أرباب الصحيح عن عائشة وحفصة رأى سلمة .. ففي صحيح مسلم عن أم سلمة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يعود عائد بالبيت فيبعث إليه بعث ، فإذا كانوا

(١) أي أصرروا على الإنتساب إلى الإسلام رغم تفضيّلهم لشرائعه .

ببيدا من الأرض خسف بهم . فقلت : يا رسول الله فكيف عن كأنه كارها .
قال : يخسف به معهم ولكن يبعث يوم القيمة على نيته » .

وفي الصحيحين عن عائشة قالت : « عبث رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامه فقلنا : يا رسول الله صنعت شيئاً في منامك لم تكن تفعله . فقال : العجب ، إن ناساً من أمتي يؤمنون هذا البيت برجل من قريش وقد جأ إلى البيت ، حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم . فقلنا : يا رسول الله إن الطريق قد يجمع الناس . قال : نعم فيهم المستنصر والمحزون وابن السبيل ، فيهم مهلكاً واحداً ويصدرون مصادر شتى ، يبعثهم الله عز وجل على نياتهم » .

وفي لفظ للبخاري عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يغزو جيش الكعبة فإذا كانوا بيدياء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم . قالت : قلت يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم ؟
قال : يخسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على نياتهم » .

وفي صحيح مسلم عن حفصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « سيعود بهذا البيت - يعني الكعبة - قوم ليست لهم منعة ولا عدو ولا عدة ، يبعث إليهم يومئذ حتى إذا كانوا بيدياء من الأرض خسف بهم » . قال يوسف بن ماهك : وأهل الشام يومئذ يسرون إلى مكة ، فقال عبد الله بن صفوان : أما والله ما هو بهذا الجيش ، فالله تعالى أهلك الجيش الذي أراد أن ينتهي حرماته ، المكره فيهم وغير المكره مع قدرته على التمييز بينهم مع أنه يبعثهم على نياتهم ، فكيف يجب على المؤمنين المجاهدين أن عيزوا بين المكره وغيره وهم لا يعلمون ذلك ، بل لو ادعى مدع أنه خرج مكرهاً لم ينفعه ذلك بمجرد دعواه (١) .

(١) وقد أوضحت هذه الفقرة جملة مفيدة منها :

(أ) أن مدار الحكم على إنسان بظاهر العمل كما قال صلى الله عليه وسلم « إنما أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر » وكقوله صلى الله عليه وسلم للعباس فيما سيأتي .

(ب) إذا تعارض القول مع العمل كان العمل هو المعتبر في اجراء الحكم فإنه لا اعتبار لاقوال تكذبها الاعمال .

(ج) إذا ادعى شخص أنه مكره لم يعتبر ذلك القول منه حتى تظهر قرينة ثبات الأكراه .

كما روى أن العباس بن عبد المطلب قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما أسره المسلمون يوم بدر : يا رسول الله إني كنت مكرهاً . فقال : « أما ظاهرك فكان علينا وأما سريرك فلي الله » .

بل لو كان فيهم قوم صالحون من خيار الناس ولم يمكن قتالهم إلا بقتل هؤلاء لقتلوأ أيضاً فإن الأئمة متتفقون على أن الكفار إذا ترسوا المسلمين وخيف على المسلمين إذا لم يقاتلوا فإنه يجوز أن نرميهم ونقصد الكفار ، ولو لم تخف على المسلمين جاز رمي أولئك المسلمين أيضاً في أحد قوله العلماء .

ومن قتل لأجل الجهاد الذى أمر الله به ورسوله وهو في الباطن مظلوم كان شهيداً وبعث على بيته ، ولم يكن قتله أعظم فساداً من قتل من يقتل من المؤمنين المجاهدين . وإذا كان الجهاد واجباً وإن قتل من المسلمين ما شاء الله ، فقيل من يقتل في صفتهم من المسلمين حاجة إلى الجهاد ليس أعظم من هذا .

بل قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم المكره في قتال الفتنة بكسر سيفه (١) وليس له أن يقاتل وإن قتل . كما في صحيح مسلم عن أبي بكرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنها ستكون فتن ، ألا ثم تكون فتن ، ألا ثم تكون فتن ، القاعد فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي ، ألا فإذا نزلت أو وقعت فن كان له إبل فليلحق بإبله ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه ، ومن كانت له أرض فليلحق بأرضه . قال : فقال رجل : يا رسول الله أرأيت من لم يكن له إبل ولا غنم ولا أرض . قال : يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج إن استطاع النجاة . اللهم هل بلغت ، اللهم هل بلغت ، اللهم هل بلغت . فقال رجل : يا رسول الله أرأيت إن أكترت حتى ينطلق بي إلى إحدى الصفين أو إحدى الفتنتين فيضربني رجل بسيفه أو بسيمه فيقتلني . قال : يسوء بائه وإثمك ويكون من أصحاب النار » . ففي هذا الحديث أنه نهى عن القتال في الفتنة ، بل أمر بما يتذرع معه القتال من الإعزاز أو إفساد السلاح الذى يقاتل به ، وقد دخل في ذلك المكره وغيره . ثم بين

(١) مقصود الفتنة هنا التي تبيح العزلة وكسر السيف هو القتال بين طائفتين من المسلمين يلتبر على المسلم مع أيهما الحق . وهو ما سيوضحه ابن تيمية بعد ، أنظر ما ملخص صفحة ٤٢ .

أن المكره إذا قتل ظلماً كان القاتل قد باع بإثمه وإن المقتول . كما قال تعالى في قصة ابن آدم عن المظلوم : (إِنِّي أَرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ) (١) .

وعلمون أن الإنسان إذا صال صائل على نفسه جاز له الدفع بالسنة والإجماع ، وإنما تنازعوا : هل يجب عليه الدفع بالقتال على قولين هما روايتان عن أَحْمَدَ : إِحْدَاهُمَا يُجْبِي الدُّفْعَ عَنِ النَّفْسِ وَلَوْلَا مَيْضَرَ الصَّفِ . والثانية : يجوز له الدفع عن نفسه .

وأما الإبتداء بالقتال في الفتنة فلا يجوز بلا ريب . والمقصود أنه إذا كان المكره على القتال في الفتنة ليس له أن يقاتل بل عليه إفساد سلاحه وأن يصبر حتى يقتل مظلوماً ، فكيف بالمكره على قتال المسلمين مع الطائفة الخارجة عن شرائع الإسلام كما نهى الزكاة والمرتدين ونحوهم . فلا ريب أن هذا يجب عليه إذا أكره على الحضور أن لا يقاتل وإن قتله المسلمون . كما أو أكرهه الكفار على حضور صفهم ليقاتل المسلمين . وكما لو أكرهه رجل رجلاً على قتل مسلم معصوم فإنه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين وإن أكرهه بالقتل ، فإنه ليس حفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس . فليس له أن يظلم غيره فيقتله ثالثاً يقتل هو . بل إذا فعل ذلك كان القوْد على المكره والمكره جميعاً عند أكثر العلماء كأَحْمَدَ وَمَالِكَ وَالشَّافِعِيَّ في أحد قوله ، وفي الآخر يجب القوْد على المكره فقط كقول أبي حنيفة وَمُحَمَّدٍ ، وقيل القوْد على المكره المباشر كما روى ذلك عن زفر . وأبو يوسف يوجب الصمان بالدية بدل القوْد ولم يوجد له .

وقد روى مسالم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة أصحاب الأخدود وفيها أن الغلام أمر بقتل نفسه لأجل مصلحة ظهور الدين . ولماذا جوز الأئمة الأربع أن ينتمس المسلم في صفات الكفار وإن غالب على ظنه أنهم يقتلونه إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين وقد بسطنا القول في هذه المسألة في موضع آخر . فإذا كان الرجل يفعل ما يعتقد أنه يقتل به لأجل مصلحة الجihad مع أن قتله نفسه أعظم من قتله لغيره

(١) سورة المائدة : آية رقم ٢٩ .

كان ما يفضي إلى قتل غيره لأجل مصلحة الدين التي لا تحصل إلا بذلك ودفع ضرر العدو المفسد للدين والدنيا الذي لا يندفع إلا بذلك أولى .

وإذا كانت السنة والإجماع متفقين على أن الصائل المسلم إذا لم يندفع صوله إلا بالقتل قتل وإن كان المال الذي يأخذنه قبراً من دينار . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون حرمته فهو شهيد » .

فكيف بقتال هؤلاء الخارجين عن شرائع الإسلام المحاربين لله ورسوله الذين صولهم وبغيرهم أقل ما فيهم . فإن قتال المعذبين الصائلين ثابت بالسنة والإجماع وهو لاء معتدون صائلون على المسلمين في أنفسهم وأموالهم وحرمهم وذينهم وكل من هذه يبيح قتال الصائل عليها فمن قتل دونها فهو شهيد فكيف بمن قاتل عليها كلها ؟ وهم من شر البغاة المتأولين الظالمين .

(فصل) في أن هؤلاء القوم وأمثالهم مرتدون عن الإسلام وليسوا بغاة متأولين

لكن من زعم أنهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتأولون فقد أخطأ خطأً قبيحاً وأضل ضلالاً بعيداً(١) . فإن أقل ما في البغاة المتأولين أن يكون لهم تأويل سائع خرجوا به . ولهذا قالوا إن الإمام يرسلهم فإن ذكرروا شبهة بيهما ، وإن ذكروا مظلمة أزاحها . فأى شبهة لهؤلاء المحاربين لله ورسوله الساعين في الأرض فساداً ، الخارجين عن شرائع الدين . ولا ريب أنهم لا يقولون إنهم أقوم بدين الإسلام علمًاً وعملًا من هذه الطائفة ، بل هم مع دعواهم الإسلام يعلمون أن هذه الطائفة أعلمهم بالإسلام منهم وأتبع له منهم . وكل من تحت أديم السماء من مسلم وكافر يعلم ذلك وهم مع ذلك يندرؤون المسلمين بالقتال ، فامتنع أن تكون لهم شبهة بينية يستحلون بها قتال المسلمين ، كيف وهم قد سبوا غالب حريم الرعية الذين لم يقاتلوهم ، حتى إن الناس رأوهم يعظمون

(١) وضلال أصحاب هذا الرأي يأتي من عدم ضبطهم لحقيقة التوحيد ، فخلطوا بذلك بين أفعال الكفر وبين المعاصي واعتبروا أن الخروج عن الشرائع من أعمال المعاصي بينما أوضح الإمام ابن تيمية أن فاعل ذلك مرتد .

البقةعه ويأخذون ما فيها من الأموال ، ويعظمون الرجل ويتبركون به ، ويسلّبونه ما عليه من الثياب ويسبّون حرميه ويعاقبونه بأنواع العقوبات التي لا يعاقب بها إلا أظلم الناس وأنجرهم . والمتأنّل تأويلاً دينياً لا يعاقب إلا من يراه عاصيًّا للدين ، وهم يعظّمون من يعاقبونه في الدين ، ويقولون إنه أطوع الله منهم ، فأى تأويلاً بقى لهم ؟ ثم لو قدر أنهم متأنّلون لم يكن تأويلاً سائغاً ، بل تأويلاً للخوارج ومانعه الزكاة أو جه من تأويلاً لهم .

أما الخوارج فائهم اتباع القرآن وأن ما خالفه من السنة لا يجوز العمل به . وأما مانعه الزكاة فقد ذكروا أنهم قالوا إن الله قال لنبيه : « خذ من أموالهم صدقة » ، وهذا خطاب لنبيه فقط فليس عليّاً أن ندفعها لغيره . فلم يكونوا يدفعونها لأنّي بكر ولا يخرجونها له . والخوارج لهم علم وعبادة وللعلماء معهم مناظرات كمناظرهم مع الرافضة والجهمية . وأما هؤلاء فلا يناظرون على قتال المسلمين . فلو كانوا متأنّلين لم يكن لهم تأويلاً يقوله ذو عقل (١) .

وقد خاطبني بعضهم بأن قال : ملكنا ملك ابن ملك ابن ملك إلى سبعة أجداد ، وملككم ابن مولى . فقلت له : آباء ذلك الملك كلّهم كفار ، ولا فخر بالكافر ، بل الملوك المسلمون خير من الملك الكافر . قال الله تعالى : (ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم) .

فهذه وأمثالها حجّهم .. ومعلوم أن من كان مسلماً وجب عليه أن يطيع المسلم ولو كان عبداً ولا يطيع الكافر . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أسمعوا وأطّبوا وإن أمرّ عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيدة ما أقام فيكم كتاب الله » . ودين الإسلام إنما يفضل الإنسان بإيمانه وتقواه لا بآبائه ولو كانوا من بنى هاشم أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم . فإن الله خلق الجنة لمن أطاعه وإن كان عبداً حبشياً وخلق النار لمن عصاه وإن كان شريفاً ف Rossi . وقد قال تعالى :

(١) وعليه فمن قبل تأويلاً الخارجين عن الشرائع المقاتلين للمسلمين على دينهم - ان كان لهم ثمة تأويلاً يدعونه - فهو أما رجل لا عقل له وأما رجل لا يعرف التوحيد . راجع هامش صفحه ٣٥

(يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذِكْرٍ وَأَنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شَعُوبًاٰ وَقَبَائِيلَ لِتَعْارِفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْقَاصُكُمْ) .

وَفِي السُّنْنَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « لَا فَضْلٌ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ وَلَا عَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبٍ وَلَا لِأَسْوَدٍ عَلَى أَبْيَاضٍ وَلَا لِأَبْيَاضٍ عَلَى أَسْوَدٍ إِلَّا بِالْتَّقْوَىٰ ، النَّاسُ مِنْ آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تَرَابٍ » . وَفِي الصَّحِيفَيْنِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِقَبِيلَةَ قَرِيبَةَ مِنْهُ « إِنَّ آلَ أَبِي فَلَانَ لَيْسُوا بِأَوْلَيَّ أَنَّا وَلِيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ » . فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ مَوَالَتَهُ لَيْسَ بِالْقَرَابَةِ وَالنَّسْبِ بَلْ بِالإِيمَانِ وَالتَّقْوَىٰ . فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي قَرَابَةِ الرَّسُولِ فَكِيفَ بِقَرَابَةِ جَنْكِيزْخَانَ الْكَافِرِ الْمُشْرِكِ؟ وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ أَعْظَمُ إِيمَانًا وَتَقْوَىٰ كَانَ أَفْضَلُ مَنْ هُوَ دُونَهُ فِي الإِيمَانِ وَالتَّقْوَىٰ وَإِنْ كَانَ الْأُولُ أَسْوَدًا حَبْشِيًّا وَالثَّانِي عَلَوِيًّا أَوْ عَبَاسِيًّا

(فَصْلٌ) فِي حُكْمِ مَنْ يَمْتَنِعُ عَنْ قَتْلِ الْقَوْمِ بِدِعْوَىٰ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ يَخْرُجُ مَعْهُمْ مُكَرَّهًا عَلَىِ الْخُرُوجِ

(مَسَالَةٌ) فِي أَجْنَادِ يَمْتَنِعُونَ عَنْ قَتْلِ التَّتَارِ وَيَقُولُونَ إِنَّ فِيهِمْ مَنْ يَخْرُجُ مُكَرَّهًا مَعْهُمْ . وَإِذَا هَرَبَ أَحَدُهُمْ هَلْ يَتَّبِعُ أَمْ لَا؟

(الْجَوَابُ) الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .. قَتْلُ التَّتَارِ الَّذِينَ قَدِيمُوا إِلَىِ بِلَادِ الشَّامِ وَاجِبٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ . فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي الْقُرْآنِ : (وَقَاتَلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ) (١) . وَالدِّينُ هُوَ الطَّاعَةُ ، فَإِذَا كَانَ بَعْضُ الدِّينِ لِلَّهِ وَبَعْضُهُ لِغَيْرِهِ وَجَبَ الْقَتْلَ حَتَّىٰ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ . وَهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَاكُمُ الْأَنْوَارَ وَذَرُوهَا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنَّمَا لَمْ تَفْعَلُوهُ فَأَذْنُوْنَا بِحَرْبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) (٢) ، وَهَذِهِ الْآيَةُ نَزَّلَتْ فِي أَهْلِ الطَّائِفَ لَمَّا دَخَلُوكُمْ فِي الْإِسْلَامِ وَالْتَّزَمُوكُمُ الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ لَكُمْ امْتَنَعْتُمُوْنَا مِنْ تَرْكِ الرِّبَا ، فَبَيْنَ اللَّهِ أَنْهُمْ مُحَارِبُونَ لِهِ وَلِرَسُولِهِ إِذَا لَمْ يَنْتَهُوْا عَنِ الرِّبَا . وَالرِّبَا هُوَ آخِرُ مَا حَرَمَهُ اللَّهُ ، وَهُوَ مَا يُؤْخَذُ

(١) سُورَةُ الْأَنْفَالِ : آيَةُ رقمِ ٣٩ .

(٢) سُورَةُ الْبَقْرَةِ : الآيَاتُ ٢٧٨ - ٢٧٩ .

برضا صاحبه ، فإذا كان هؤلاء محاربين لله ورسوله يجب جهادهم ، فكيف بمن
يترك شرائع الإسلام أو أكثرها كالنثار .

وقد اتفق علماء المسلمين على أن الطائفة المتنعة إذا امتنعت عن بعض واجبات
الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها ، إذا تكلموا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلاة
أو الزكاة أو صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق أو عن الحكم بينهم بالكتاب
والسنة أو عن تحريم الفواحش أو الحمر أو نكاح ذوات المحارم أو عن استحلال
النفوس والأموال بغير حق أو الربا أو الميسر أو الجهاد للكفار أو عن ضررهم الجزية
على أهل الكتاب ونحو ذلك من شرائع الإسلام . فإنهم يقاتلون عليها حتى يكون
الدين كله لله .

وقد ثبت في الصحيحين أن عمر لما نظر أبا بكر في مانع الزكاة قال له أبو بكر :
كيف لا أقاتل من ترك الحقوق التي أوجبها الله ورسوله ، وإن كان قد أسلم ،
كالزكاة ؟ وقال له : إن الزكاة من حقوقها . والله لو منعوني عناً كانوا يؤدونها
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها . قال عمر : فما هو إلا أن رأيت
قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعلمته أنه الحق .

وقد ثبت في الصحيحين من غير وجه أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخوارج
وقال فيهم « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءاته مع
قراءتهم ، يقررون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من
الرمية ، أينما لقيتهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً عند الله من قتلهم يوم القيمة ،
لئن أدركتم لقتلهم قتل عاد » .

وقد اتفق السلف والآئمة على قتال هؤلاء وأول من قاتلهم أمير المؤمنين على
بن أبي طالب رضى الله عنه ، وما زال المسلمون يقاتلون في صدر خلافة بنى أمية
وبنى العباس مع الأمراء وإن كانوا ظلمة ، وكان الحجاج ونوابه من يقاتلونهم ،
فكمل آئمة المسلمين يأمرنون بقتالهم .

والنثار وأشباهم^(١) أعظم خروجاً عن شريعة الإسلام من مانع الزكاة والخوارج ، ومن أهل الطائف الذين امتنعوا عن ترك الربا . فلن شرك في قتالهم فهو أجمل الناس بدين الإسلام .

وحيث وجوب قتالهم قوتلوا وإن كانوا فيهم المكره باتفاق المسلمين ، كما قال العباس لما أسر يوم بدر : يا رسول الله إني خرجت مكرهاً . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أما ظاهرك فكان علينا وأما سريرتك فإلى الله » .. وقد اتفق العلماء على أن جيش الكفار إذا ترسوا بن عندهم من أسرى المسلمين وخيف على المسلمين الضرر إذا لم يقاتلوه فإنهم يقاتلون وإن أخفى ذلك إلى قتل المسلمين الذين ترسوا بهم . وإن لم يخف على المسلمين ففي جواز القتال المفضي إلى قتل هؤلاء المسلمين قوله مشهوران لعلماء . وهو لاء المسلمين إذا قاتلوا كانوا شهداء ، ولا يترك الجهاد الواجب لأجل من يقتل شهيداً . فإن المسلمين إذا قاتلوا الكفار فمن قتل من المسلمين يكون شهيداً . ومن قتل وهو في الباطن لا يستحق القتل لأجل مصلحة الإسلام كان شهيداً .

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يغزو هذا ال البيت جيش من الناس فيبئنوا هم بيبياء من الأرض إذ خسف بهم . فقيل : يا رسول الله وفهم المكره . فقال : يبغضون على نياتهم » . فإذا كان العذاب الذي ينزله الله بالجيش الذي يغزو المسلمين ينزله بالمكره وغير المكره ، فكيف بالعذاب الذي يعلّبهم الله به بأيدي المؤمنين . كما قال تعالى : (قل هل ترقصون بنا إلا إحدى الحسنين ونحن نترقص بكم أن يصيّبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا) . ونحن لا نعلم المكره ولا نقدر على التمييز ، فإذا قتلناهم بأمر الله كنا في ذلك مأجورين ومغدورين ، وكانوا هم على نياتهم ، فمن كان مكرهاً لا يستطيع الامتناع فإنه يحشر على نيته يوم القيمة . فإذا قتل لأجل قيام الدين لم يكن ذلك بأعظم من قتل من يقتل من عسكر المسلمين .

وأما إذا هرب أحدهم فإن من الناس من يجعل قتالهم بمنزلة قتال البغاة المتأولين ،

(١) أي أن كل من فعل مثل النثار من الخروج عن شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة في أي زمان ومكان فحكمه حكم النثار .

وهو لاء إذا كان لهم طائفة متنعة فهل يجوز اتباع ملء بيرهم وقتل أسرهم والإجهاز على جريحهم؟ على قولين للعلماء مشهورين: فقيل لا يفعل ذلك لأن منادى على بن أبي طالب: نادى يوم الجمل: لا يتبع مدببر ولا يجهز على جريح ولا يقتل أسير. وقيل: بل يفعل ذلك لأنه يوم الجمل لم يكن لهم طائفة متنعة وكان المقصود من القتال دفعهم، فلما اندفعوا لم يكن إلى ذلك حاجة، بمنزلة دفع الصائل. وقد روى أنهم يوم الجمل وصفين كان أمرهم بخلاف ذلك. فمن جعلهم بمنزلة البغاة المتأولين جعل فيهم هذين القولين.

والصواب أن هؤلاء ليسوا من البغاة المتأولين . . فان هؤلاء ليس لهم تأويل سائغ اصلا وإنما هم من جنس الخوارج المارقين ومانعى الزكاة وأهل الطائف والحرمية ونحوهم من قوتلوا على ما خرجن عنه من شرائع الإسلام . وهذا موضع اشبه على كثير من الناس من الفقهاء . فإن المصتفين في قتال أهل البغي جعلوا قتال مانعى الزكاة وقتل الخوارج وقتل على أهل البصرة وقتاله لمعاوية وأتباعه من قتال أهل البغي وذلك كله مأمور به ، وفرعوا مسائل ذلك تفريع من يرى ذلك بين الناس .

وقد غلطوا ، بل الصواب ما عليه أئمة الحديث والسنّة وأهل المدينة النبوية كالأوزاعي والثورى ومالك وأحمد بن حنبل وغيرهم ، أنه يفرق بين هذا وهذا . فقتال على "الخوارج ثابت بالنصوص الصریحة عن النبي صلی الله علیه وسلم باتفاق المسلمين . وأما القتال يوم صفين ونحوه فلم يتفق عليه الصحابة بل صدر عنه أكابر الصحابة مثل سعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وغيرهم . والأحاديث الصحيحة عن النبي صلی الله علیه وسلم تقتضي أنه كان يجب الإصلاح بين تلك الطائفتين لا القتال بيهما .

كما ثبت عنه في صحيح البخاري أنه خطب الناس والجيش معه فقال : «إن أبا هذا سيد وسيصلاح الله به بين طائفتين عظيمتين في المؤمنين ». فأصلاح الله بالحسن بين أهل العراق وأهل الشام . فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الإصلاح به

من فضائل الحسن ، مع أن الحسن نزل عن الأمر وسلم الأمر إلى معاوية . فلو كان القتال هو المأمور به دون ترك الخلافة ومصالحة معاوية لم يمدح النبي صلى الله عليه وسلم على ترك ما أمر به وفعل ما لم يؤمر به ، ولا مدحه على ترك الأولى و فعل الأدنة ، فعلم أن الذي فعله الحسن هو الذي كان يحبه الله ورسوله لا القتال .

وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضعه وأسامة على فخذيه ويقول : « اللهم إني أحبهما وأحب من يحبهما » . وقد ظهر أثر حبته رسول الله صلى الله عليه وسلم لها بكراهتهما القتال في الفتنة ، فإن أسامة امتنع عن القتال مع واحدة من الطائفتين ، وكذلك الحسين كان دائمًا يشير على على " بأنه لا يقاتل ، ولما صار الأمر إليه فعل ما كان يشير به على أبيه رضي الله عنهم أجمعين .

وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال : « تمرق مارقة على حين فرقه من المسلمين ، تقتلهم أولى الطائفتين بالحق » . فهذه المارقة هم الخوارج وقاتلهم على بن أبي طالب ، وهذا يصدقه بقية الأحاديث التي فيها الأمر بقتال الخوارج وتبين أن قتلهم مما يحبه الله ورسوله ، وأن الذين قاتلواهم مع على أولى بالحق من معاوية وأصحابه . ومع كونهم أولى بالحق فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقتال لواحدة من الطائفتين كما أمر بقتال الخوارج ، بل مدح الإصلاح بينهما .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من كراهة القتال في الفتن والتحذير منها من الأحاديث الصحيحة ما ليس هذا موضعه ، كقوله « ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشى خير من الساعى » . وقال « يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعب الجبال ومواقيط القطر ، يفر بدينه من الفتن » .

فالفتنة مثل الحروب التي تكون بين ملوك المسلمين وطوائف المسلمين مع أن كل واحدة من الطائفتين ملتزمة لشريائع الإسلام . مثل ما كان أهل الجمل وصفين ،

وإنما اقتتلوا لشبه وأمور عرضت (١) .

وأما قتال الخوارج ومانع الزكاة وأهل الطائف الذين لم يكونوا يحترمون الربا فهو لاء يقاتلون حتى يدخلوا في الشرائع الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهو لاء إذا كان لهم طائفة متنعة فلا ريب أنه يجوز قتل أسرهم واتباع مذهبهم والإجهاز على جرائمهم ، فإن هو لاء إذا كانوا مقيمين ببلادهم على ما هم عليه فإنه يجب على المسلمين أن يقصدوهم في بلادهم لقتالهم حتى يكون الدين كله لله .

فإن هو لاء التتار لا يقاتلون على دين الإسلام ، بل يقاتلون الناس حتى يدخلوا في طاعتهم ، فمن دخل في طاعتهم كفوا عنه وإن كان مشركا أو نصراانيا أو يهوديا ، ومن لم يدخل كان عدوا لهم وإن كان من الأنبياء والصالحين .

وقد أمر الله المسلمين أن يقاتلوا أعداءه الكفار ويولوا عباده المؤمنين . فيجب على المسلمين من جند الشام ومصر واليمن والمغرب جميعهم أن يكونوا متعاونين على قتال الكفار وليس لبعضهم أن يقاتل بعضها بمجرد الرياسة والأهواء .

فهو لاء التتار أقل ما يجب عليهم أن يقاتلوه من يليهم من الكفار وأن يكتفوا عن قتال من يليهم من المسلمين ويتعاونون هم وهم على قتال الكفار . وأيضاً لا يقاتل معهم غير مكره إلا فاسق أو مبتدع أو زنديق كالملاحدة القراءمة الباطنية ، وكالرافضة السبابية ، وكالجهادية المعطلة من النهاة الحاوية . ومعهم من يقللونه من المتنسبين إلى العلم والدين من هو شر منهم . فإن التتار جهال يقاتلون الذين يحسنون به الظن ، وهم لضلالهم وغيرهم يتبعونه في الضلال الذي يكتنبون به على الله ورسوله ، وينبذلون دين الله ولا يحترمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق . ولو وصفت ما أعلمه من أمورهم لطال الخطاب .

وبالجملة فذهبهم ودين الإسلام لا يجتمعان .. و او أظهروا دين الإسلام الحنفي

(١) لاحظ تعريف ابن تيمية للفتن التي تتبع العزلة وكسر السيف وعدم الابتداء بالقتال .

الذى بعث رسوله به لاهدوا وأطاعوا . مثل الطائفة المنصورة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه أنه قال : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خانهم حتى تقوم الساعة » . وثبت عنه في الصحيح أنه قال : « لا يزال أهل الغرب ظاهرين » . وأول الغرب ما يسامت النّورة ونحوها ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا الكلام وهو بالمدينة النبوية ، فما يغرب عنها فهو غرب كالشام ومصر ، وما شرق عنها فهو شرق كالجزيرة والعراق . وكان السلف يسمون أهل الشام أهل المغرب ويسمون أهل العراق أهل المشرق .. وهذه الجملة التي ذكرتها فيها من الآثار ولأدلة الشرعية فيها ما هو مذكور في غير هذا الموضع ، والله أعلم .

تعليق

في مسألة الخوارج

بعد الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أخذ الإمام «ابن تيمية» في هذه الرسالة مسألة الخوارج وحكم قتالهم - رغم شدة عبادتهم - شاهدًا له على ضرورة قتال التمارين الخارجين عن الشرائع التاركين للشعائر بطريق الأولى . وقد جعل الإمام الخوارج صنفا ثالثا غير أهل البغي وغير المرتدين عن أهل الدين في أحكام القتال . والظاهر في هذه الرسالة قوله بتكفيرهم لاعتقادهم الفاسد ، فقد أحقهم بـ«بانعى الزكاة»^(١) الذين صرح في موقع من الرسالة ببردتهم ردة صريحة وأما ماجاء عن الإمام في رسائل أخرى كمجموعة «الرسائل والمسائل» من قوله . «والخوارج المارقون الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين على بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين . واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . ولم يكفرهم على بن أبي طالب » فهذا - كما هو واضح من النص نفسه - أنه إنما قصد به الخوارج المقاتلين لعلى رضي الله عنه أول الأمر ، وهو لاء كانوا متأولين للقرآن ولم يكونوا يقاتلون على سلطة فلم يكفرهم على بذلك ، كما قال الحافظ في الفتح^(٢) فيما نقل عنه الشوكاني في نيل الأوطار أن قول على عن أهل النهروان هل كفروا فقال من الكفر فروا «قال الحافظ : وهذا إن ثبت عن على حمل على أنه لم يكن اطلع على معتقدهم الذي أوجب تكفيرهم عند من كففهم»^(٣) اهـ . وهذا الذي قاله الحافظ هو عن الحق ، فإن معتقدات الخوارج من أهل النهروان لم تكن فسدة ووصلت إلى ماوصلت إليه عند خلقهم من الخوارج

(١) راجع من ٤٢ من الرسالة .

(٢) هو الحافظ ابن حجر المسقلاني صاحب فتح الباري شرح صحيح البخاري .

(٣) نيل الأوطار للشوكاف - ٧ ص ٣٥٢ طبعة دار الجليل .

كإنكارهم لكون سورة يوسف من القرآن وإنكار الصلوات الخمس وتصحيح إيمان المتنفظ بالشهادتين وإذ اعتقد الكفر بقوله .

ذلك أن الخوارج أقسام : منهم من فسد معتقده وكفر بذلك ، ومنهم من صح معتقده ولم يكفر ولكن قاتل للملك سواء بحق أو بباطل . نقل الشوكاني في نيل الأوطار : « قال الغزالى في الوسيط تبعاً لغيره في حكم الخوارج وجهان : أحدهما أن حكمهم حكم أهل الردة والثاني أنه كحكم أهل البغي ورجم الرافعى الأول ، قال في الفتح وليس الذى قال مطرداً في كل خارجي فإنه على قسمين أحدهما من تقدم والثانى من خرج في طلب الملك لا للادعاء إلى معتقده وهم قسمين أيضاً ، قسم خرجوا غضباً للدين من أجل جور الولاية وتترك عملهم بالسنة النبوية فهوأءاء أهل حق ، ومنهم الحسين بن علي (رضى الله عنه) وأهل المدينة في وقعة الحرة والقراء الذين خرجوا على الحجاج ، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط سواء كانت لهم فيه شبهة أو لا وهم البغاء . . . »^(١) ا ه .

وقد نقل الشوكاني أقوال العلماء في مسألة تكفير الخوارج فقال : وقد صرخ بالكفر القاضى أبو بكر بن العربي في شرح الترمذى فقال : الصحيح أنهم كفار لقوله (صلى الله عليه وسلم) « يمرتون من الدين » وقوله « لا قتلهم قتل عاد » وفي لفظ « ثمود » وكل منهما هلك بالكفر ولقوله « هم شر الخلق » ولا يوصف بذلك الا الكفار ولقوله « إنهم أبغض الخلق إلى الله تعالى »

ومن جنح إلى ذلك من المتأخرین الشیخ تقى الدین السبکی فقال في فتاویه : احتاج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتکفیرهم أعلام الصحابة لتضمنه تکذیب النبي صلى الله عليه وسلم في شهادته لهم بالجنۃ قال وهو عندي احتجاج صحيح . قال واحتاج من لم يکفرهم بأن الحكم بتکفیرهم يستدعي تقدم علمهم بالشهادة المذکورة علمًا قطعیاً وفيه نظر لأننا نعلم تزکیة من کفروه علمًا قطعیاً إلى حين موته وذلك کاف في اعتقادنا تکفیر من کفراهم قال وهوأءاء قد تحقق منهم انهم يرمون جماعة بالکفر من حصل عندنا القطع بایمانهم فيجب أن يحكم بکفرهم بعقصضی خبر

(١) نيل الأوطار - ٧ ص ٣٤٢ .

الشارع وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه من لاتصریح فيه بالجحود بعد أن فسروا الكفر بالجحود فإن احتجوا بقيام الإجماع على تکفیر فاعل ذلك قلنا وهذه الأخبار الواردة في حق هؤلاء تقتضى كفرهم ولو لم يعتقدوا تزكية من كفروه علمًا قطعياً ولا ينجيهم اعتقاد الإسلام إيجالاً والعمل بالواجبات عن الحكم بكفرهم

كما لا ينجي الساجد للصنم ذلك . . . قال الحافظ ومن جنح إلى بعض هذا

المحب الطبرى في تهذيبه فقال بعد أن سرد أحاديث الباب فيه الرد على قول من قال لأنخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه الابقصد الخروج منه عالماً فإنه مبطل لقوله في الحديث: يقولون الحق ويقرؤون القرآن ويرقون من الإسلام ولا يتعلّقون منه بشيء ... وقال القرطبي في المفہیم. يؤيد القول بتکفیرهم ماف الأحاديث من أنهم خرجن من الإسلام ولم يتعلّقون منه بشيء . . . وبحكمي في الفتح عن صاحب الشفاء^(١) أنه قال فيه: وكذا نقطع بکفر من قال قولًا يتوصّل به إلى تضليل الأمة أو تکفیر الصحابة. وحكاه صاحب الروضة في كتاب الردة عنه وأقره. ^(٢) اهـ.

ثم سرد الشوكاني بعدها أقوال أهل الاصول من أهل السنة وقولهم أن الخوارج فساق داخلين في فرق المسلمين قال: « وإنما فسقوا بتکفیر المسلمين مستندين إلى تأویل فاسد ». اهـ.

وبحكمي بعدها توقف الباقلانى عن القول بتکفیر وعدمه ونقل عن القرطبي في المفہیم « والقول بتکفیرهم أظهر في الحديث ». ^(٣) اهـ.

هذا ومقصود الإمام « ابن تيمية » من الرسالة لاتعلق بينه وبين موضوع الخوارج والحكم عليهم كما قد يشتبه على البعض ، وإنما قصد الإمام من الرسالة إزالة الشبهة التي عرضت على أهل زمانه – أو أي زمان آخر توجد فيه هذه الشبهة – في كفر تارك الشرائع وإن تلفظ بالشهادتين . وأصل ذلك أن المقصود من الشهادتين هو تحقيق التوحيد والانخلال من الشرك . فإن نطق شخص بالشهادتين ثم اعتقد أو قال أو فعل ما هو كفر كفر بذلك^(٤) لنقضه لمقتضى الشهادتين ، وكان واجب ، القتال كما قرر ابن تيمية في هذه الرسالة الجليلة .

والله ولی التوفيق

(١) هو القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصي المالكي م ٥٤٤ .

(٢) السابق ص ٢٥٢ .

(٣) السابق ص ٢٥٣ .

(٤) راجع « الصارم المسلول » لابن تيمية ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

فهرست الرسالة

الموضوع		الصفحة
مقدمة	...	٣
فضل الجهاد وما هو من جنسه وتفضيله على التطوع بالعبادة والانقطاع	...	١١
حكم كل من تكلم بالشهادتين وانتسب إلى الإسلام ثم ظهر منه عدول عن بعض شرائع الإسلام	...	١٢
ف أن قتال هؤلاء الممتنعين عن شرائع الإسلام ليس من باب قتال أهل البغي وإنما من باب قتال المرتد़ين	...	١٥
في معرفة أحوال هؤلاء القوم حتى نحكم عليهم بحكم الله ورسوله	...	٢١
في أن مسلمي الشام ومصر هم كتبية الإسلام دوماً وأنهم في الطائفة المنصورة	...	٢٨
حكم المرتد أعظم بكثير من حكم الكافر الأصلِي	...	٣٠
يحب قتال هؤلاء القوم جميعاً دون تمييز المكره عن غيره	...	٣١
قتال هؤلاء من باب قتال المرتدِين لا من باب قتال البغاة المتأولين	...	٣٥
حكم من يمتنع عن قتال القوم بدعوى أن فيهم من يخرج مكرهاً	...	٣٧
تعقيب في مسألة الخوارج	...	٤٤